بيان خطأ من وصف شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بالتشدد في قبول الحديث

د. عبد الرحمن بن عمري بن عبد الله الصاعدي

أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طيبة

الملخص:

بعد دراسة هذه المسألة ظهر للباحث أن وصف شيخ الإسلام ابن تيمية: بالتشدد غير صحيح جملة وتفصيلًا، وأن العبارة التي استند عليها اللكنوي ومن وافقه من كلام الحافظ ابن حجر: لا تدل على ما فهموه، بل في سياق كلامه علّل الحافظ ابن حجر: سبب ردّه بأن ابن تيمية: لم يستحضر تلك الأحاديث التي ضعّفها في فضائل علي ﷺ حال التصنيف، وصنيع اللكنوي ومن وافقه تحميل لكلام الحافظ ابن حجر: ما لا يحتمله من قريب ولا بعيد، وأن فهمهم من كلام الحافظ ابن حجر: وصف شيخ الإسلام ابن تيمية: بالتشدد لا يناسب واقع الحال من سيرة شيخ الإسلام العامة والخاصة، وأن وصف شيخ الإسلام بالتشدد من كلام الحافظ ابن حجر: لا يناسب واقع حال الحافظ حجر مع شيخ الإسلام ابن تيمية: حين ذكر بعض أحاديث فضائل علي ﷺ وخالف شيخ الإسلام ابن تيمية: في تضعيفه لها لم يصفه بالتشدد، ولا بما يدل عليه، **وكنتُ** قسمتُ البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، فأما المقدمة فذكرتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وتساؤلات البحث، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهج الباحث، فأما المبحث الأول ففيه التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية –:– وفيه ثلاثة مطالب التعريف به (اسمه ونسبه وأشهر شيوخه، وتلامذته)، وحياته العلمية (أشهر مؤلفاته، ومرضه ووفاته وثناء العلماء عليه)، ومميزات كتبه ومؤلفاته، وأما المبحث الثاني: ففيه بيان دعوى تشدد ابن تيمية: والرد عليها، وفيه: تمهيد و خمسة مطالب، فيه بيان الدعوى ومن قال بها، والرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من توسط شيخ الإسلام: في حياته العامة والخاصة، والرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من توسط شيخ الإسلام: في علم الحديث، وعلى هذه الدعوى من خلال بيان لموقف الحافظ ابن حجر: من شيخ الإسلام ابن تيمية: والرد على هذه الدعوى من خلال تحليل النص الذي استدل به من قال بتشدد ابن تيمية: والرد على هذه الدعوى من خلال بيان مواقف العلماء من ابن تيمية: والخاتمة وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: بيان خطأ؛ شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله–؛ التشدد في قبول الحديث.

Explaining the mistake of who described Sheikh Al-Islam Ibn Taimiyah – may Allah have mercy on him – as being strict in accepting the Hadith.

Dr. Abdelrahman bin Amri bin Abdullah Al Sa'idi
Associate Prof., Islamic Studies Department
Faculty of Arts and Humanities, Taiba University

Abstract:

Explaining the mistake of who described Sheikh Al-Islam Ibn Taimiyah – may Allah have mercy on him – as being strict in accepting the Hadith, After studying this issue, it has appeared to the researcher: That described Sheikh Al-Islam Ibn Taimiyah as being strict is totally incorrect, That the phrase on which Al-Laknawi and those who agreed with him relied on the words of Al-Hafiz Ibn Hajarr: does not indicate what they understood, Rather, in the context of his words, Al-Hafiz Ibn Hajarr explained: The reason for his rejection is that Ibn Taymiyyah: did not recall those hadiths that he weakened in the virtues of Ali (May Allah be pleased with him) when he was classifying them, the work of Al-Laknawi and those who agreed with him is carrying the words of Al-Hafiz Ibn Hajarr: to their wrong direction, Their understanding of the words of Al-Hafiz Ibn Hajarr: The description of Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyyah: as being strict does not fit the reality of the case from the general and private biography of Sheikh Al-Islam, and that describing Sheikh Al-Islam as being strict from the words of Al-Hafiz Ibn Hajarr: The reality of the case of Al-Hafiz Hajarr was not appropriate with Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyah: When he mentioned some hadiths of the virtues of Ali (May Allah be pleased with him) He disagreed with Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyah: In his weakening of it, he did not describe him as being strict, nor to what it indicates, The researcher divided the study in to an introduction, three chapters and an conclusion, the introduction included the importance of the topic, the reasons for choosing it, the previous studies, problems of the study, enquiries of the study, its boundaries, its plan and methodology, The first chapter included a brief introduction of sheikh Al-Islam Ibn Taymiyah, as for the second chapter: It contains an explanation of the claim of Ibn Taymiyah's strictness and responds to it, The conclusion included the most important findings and recommendations, May Allah's peace and blessings be upon the best of His creatures our Prophet Muhammad and his household and companions.

Keywords: Explaining The Mistake, Sheikh Al-Islam Ibn Taimiyah –, Being Strict in Accepting The Hadith.

مقدمة:

فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فالعناية بها بمعرفة صحيحها من سقيمها أمر مهم للغاية؛ لأنه لا يجوز الاستدلال في المسائل العقدية والأحكام الشرعية إلا بالصحيح منها، وهذا بالإجماع.

والعلماء يختلفون في نقدهم الحديث ورجاله، فمنهم المتشدد، ومنهم المتساهل، ومنهم المعتدل.

ومعرفة طبقات العلماء في هذا الباب أمر تجدر معرفته؛ لأن المتساهل منهم والمتشدد ينبغي أن يُتأنى في قبول ما حكما عليه، ولأجل هذا نجد أن العلماء قد بيَّنوا مراتب النقاد، وحال المصحّحين والمضعّفين للحديث، والمتأمل يجد أنَّهم على ثلاثة أنحاء: طرفان ووسط.

فالطرف الأول: المتشددون الذين قد ضيقوا دائرة قبول الحديث، فهم يضعفون الراوي ويغمزونه بالغلطة والغلطتين، ومتى قُبل هذا منهم ترتب عليه رد جملة كبيرة من الحديث، وهذا مسلك غير مرضي.

والطرف الثاني: المتساهلون فإنهم على العكس من الطرف الأول، فقد وسّعوا دائرة قبول الأحاديث، فصححوا كثيراً من الأحاديث مما إذا نُظِرَ فيه وتؤُمّل وُجد أنه غير صحيحة، فمتى قُبِل من هؤلاء تصحيحهم، فقد يدخلون أحاديث كثيرة لم تتوفر فيها شرائط الصحة.... وهذا المسلك غير مرضي أيضاً.

والطرف الثالث: المتوسطون: وهم المعتدلون الذين يوازنون بين الراوي وبين مروياته ومرويات غيره ممن شاكله من الرواة، وشاركه في رواية الحديث، وينظرون في نسبة الخلل الذي وقع منه، وهل هذا الخلل مؤثر في الراوي أم لا؟ وهل يُردّ حديثه كله؟ أم هو على أحوال ومراتب، وهذا المسلك هو المسلك المعتدل وهو المقبول.

ولأهمية معرفة هذا:

١- نرى في تراجم العلماء للمصحّحين والمضعّفين أنَّهم ينبّهون على هذه المسألة من باب الديانة والحرص على سنة رسول الله ﷺ؛ لئلا يغتر الناظر من مكانة المتشدد أو المتساهل فيقبل منهما كل شيء.

٢- وقد قسّم محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)- أئمة الجرح والتعديل -رحمهم الله- من حيث كثرة كلامهم في الرجال وقلته، ومن جهة اعتدالهم في النقد أو عدمه إلى عدة أقسام، فقال: "اعلم هداك الله أن الذين قَبِل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١ - قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

٢ - وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

٣ - وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي والكل أيضا على ثلاثة أقسام.

أ- قسم منهم متعنت في الجرح متثبت في

التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثّق شخصاً فعضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ إنْ وافقه و لم يُوثّق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإنْ وثّقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقْبل تجريحه إلا مفسرا، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا: هو ضعيف، و لم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

ب- وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، كل هؤلاء متساهلون.

ج- وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون ومنصفون.

... فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلَّم في الرجال قُبل قوله، ورجع إلى نقده، ونسوق -من يسر الله تعالى منهم- على الطبقات والأزمنة، والله الموفق للسداد بمنّه"[(١)].

قلتُ: ولأهمية معرفة هذ الباب صنَّف العلماء في شروط أصحاب الكتب السنة تارة، وتكلموا عن غيرهم ممن يُلحق بهم تارة أخرى، كما هو معلوم"[(٢)].

وأيضًا تكلموا عن هذه المسألة في تراجم العلماء و كتب الجرح والتعديل، فعلى سبيل المثال، فقد انتقد العلماء تحسين الترمذي لبعض الأحاديث، وتصحيحه لها، فهذا الناقد محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي يقول في حديث حسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة رجال فيه: "فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف"[(٣)].

وقال أيضًا: "فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي"[(٤)].

وقال أيضًا: "قلتُ: جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه، وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يتشدد، ونَفَسُه في التضعيف رخو"[(٥)].

وكما صنع الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) حيث قال: "واعلم أن الترمذي خرَّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب...وغير

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧١-١٨٥) بتصرف.

(٢) يُنظر في هذا كتب مصطلح الحديث في أبواب متفقرة منه، كمبحث الحديث الصحيح ومظان الحديث الصحيح، ومبحث الحديث الحسن ومظان الحديث الحسن.

(٣) الميزان (٤/٤١٦).

(٤) المصدر السابق (٣/٤٠٧)، ويُنظر: (٣/٥١٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٦).

الترمذي كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة معلوم ومعروف"[1].

وتارة يقف طالب العلم على كلام بعض أهل العلم عن المصححين للحديث والمصنفين في أبوابه وفنونه المختلفة في غير المكان المخصص له، كما تكلَّم شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه المسألة في مجلد الألوهية من مجموع الفتاوى، حيث قال: "وقالوا: إنَّ الحاكم يصحّح أحاديث، وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث، كما صحح حديث زُريب[2] الذي فيه ذكر وصي المسيح، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة، كما بيَّن ذلك البيهقي وابن الجوزي وغيرهما، وكذا أحاديث كثيرة في مستدركه، يصححها، وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفا يرفعه. ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثُر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه. وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجلُّ قدرا، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن مندة وأمثالهم فيمن يصحح الحديث؛ فإنَّ هؤلاء وإنْ كان في بعض ما ينقلونه نزاع، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم، ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري، بل كتاب البخاري أجلُّ ما صُنف في هذا الباب؛ والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه"[3].

وقال أيضًا: "نزَّه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن، كأبي داود، والترمذي، مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه"[4].

وبعد: فقد ذهب بعض علماء المعاصرين إلى وصف أبي العباس بن تيمية بالتشدد في نقد الحديث وقبوله، فقال اللكنوي[5]: "إنَّ من المحدثين من له

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١١-٦١٣).

(٢) -بالتصغير- الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٥٢٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٥- ٢٥٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٠).

(٥) هو: الشيخ أبو الحسنات محمد عبدالحي الأنصاري اللكنوي الهندي، ابن العلامة المحقق الإمام المتفق على براعته وإمامته الشيخ محمد عبدالحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، المنتهى نسبه إلى سيدنا أبي أيوب الأنصاري، ولد في بلدة (باندا) في الهند في يوم الثلاثاء ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٢٦٥ وتوفي سنة ١٣٠٥هـ يُنظر الإمام عبدالحي اللكنوي، للدكتور ولي الدين الندوي (ص: ٥٧-٥٩).

له مؤلفات تربو على المئة طبعها واعتنى بها في حياته، من مؤلفاته:

١- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.

٢- الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة.

إفراط ومبالغة في الحكم بوضع الأحاديث وإبطالها وتضعيفها، منهم: ابن الجوزي وابن تيمية الحنبلي والجوزقاني والصاغاني وغيرهم"، واستدل على ذلك بما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن مطهر الحِلّي في لسان الميزان كما سيأتي:

وقال أيضًا: "واعلم أن هناك جمعا من المحدثين لهم تعنت في جرح الأحاديث بِجرح رواتها، فيبادرون إلى الحكم بوضْع الحديث أو ضعفه بوجود قدح ولو يسيرا في رواية، أو لمخالفته لحديث آخر، مِنْهُم ابن الجَوْزِيّ، مؤلف كتاب "الموضوعات" و"العلل المتناهية في الأحاديث الواهية"، -فعدد جماعة- ثم قال: والشيخ ابن تيمية الحراني، مؤلف "منهاج السّنة"" [(١)].

وقال أيضًا: في سياق ذكره للمتشددين: "ومنهم: ابن تيمية؛ فإنه جعل بعض الأحاديث الحسنة مكذوبة، وكثيراً من الأحاديث الضعيفة موضوعة؛ تبعاً لابن الجوزي وغيره، وادَّعى في كثير من الموضوعات المختلف في ضعفها، والضعيفة المتفق على ضعفها، الاتفاق على وضعها وكذبها". [(٢)] ووافقه ظفر أحمد التهاني [(٣)] حيث قال: "والمتشددون من المتأخرين-فعدد جماعة ثم قال-: والشيخ ابن تيمية الحراني، مؤلف كتاب "منهاج السنة"". [(٤)]

أهمية الموضوع:

وإضافة لما تقدم:

١. فإنه يتعلق بشخصية علمية بارزة جدًا، لها باع طويل في مختلف العلوم.

٢. أنَّ العلماء -رحمهم الله- كثيراً ما يرجعون إلى قوله فيستدلون به، ويعتمدون عليه، فكان من الضروري، معرفة هل هذه الدعوى صحيحة أم غير صحيحة.

٣. أنَّ هذه الشخصية خدمتْ العلم الشرعي خدمة جليلة تتمثل في صور كثيرة أهمها:

- الشرح والتوضيح لعقيدة المسلمين.
- الدفاع عن هذه العقيدة الصحيحة، والذود عنها من جميع الفرق والطوائف المنتسبة للإسلام وغير المنتسبة له، فما من فرقة إلا وله ردود قوية عليها مفحمة لأئمتها. قال محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: "ولقد نصر السُنة المحضة، والطريقة السلفية، واحتج لها ببراهين ومقدمات، وأمور لم

٣- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني.

٤- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل.

يُنظر المرجع السابق (ص:١٥٨- وما بعدها).

(١) الرفع والتكميل (٣٢٠- ٣٣٠).

(٢) الأجوبة الفاضلة (ص: ١٧٤).

(٣) هو: ظفر أحمد بن لطيف أحمد عثماني التهانوي. ولد في الديوبند، وتوفي في أشرف آباد (باكستان). من آثاره «قواعد في علوم الحديث» و «إعلاء السنن»، و «تلخيص البيان في التفسير»، وترجمة «الترغيب والترهيب» إلى الأردية، ت ١٣٩٤هـ. ترجمته من مقدمة كتاب قواعد في علوم الحديث. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.(ص:٨-١٠).

(٤) قواعد علوم الحديث (ص١٩٠-١٩١) بتصرف، ونبَّه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة أنه من كلام اللكنوي كما سيصرح التهانوي في آخر بحثه بهذا.

يُسبق إليها، ونظر في العقليات، وعرف أقوال المتكلمين، وردّ عليهم، ونبَّه على خطئهم، وحذَّر منهم، ونصر السُنة بأوضح حجج وأبهر براهين. وأُوذي في ذات اللّه من المخالفين، وأُخيف في نصر السنة المحضة، حتى أعلى الله مناره".[1]

قلتُ: فلا تكاد تجد ناظرا في دليل، أو مسألة عقدية بالذات، ولشيخ الإسلام كلام فيها إلا ويقول: قال ابن تيمية، إذن ففي الدفاع عنه دفاع عن عقيدة المسلمين.

٤. هذا وقد بلغت الرسائل العلمية التي درست جهوده ومنهجه الشيء الكثير، الذي يعسر تتبعه وحصره، ناهيك عما كُتب في هذا من كتابات ومقالات متناثرة هنا وهناك من المسلمين ومن غير المسلمين، وبعضها لم يُترجم ويُنقل إلى العربية.

٥. أثنى عليه الموافق والمخالف، قال الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي : "أثنى عليه الموافق والمخالف وسارت بتصانيفه الركبان"[2]، فمن أشهر المخالفين له: محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني (ت:٧٢٧هـ) رحمه الله حيث قال فيه لما سُئل عنه؟ فقال: "لم يُرَ من خمسمائة سنة، أو أربعمائة سنة – الشك من الناقل، وغالب ظنه: أنه قال-: من خمسمائة أحفظ منه".[3]

وقال محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ): "ثم كذلك شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية أحمد بن عبد الحليم، فإنه لما أبان للناس فساد الرأي، وأرشدهم إلى التمسك بالدليل، وصدع بما أمره الله به، ولم يخف في الله لومة لائم، قام عليه طوائف من المنتمين إلى العلم، المنتحلين له من أهل المناصب وغيرهم، فمازالوا يحاولون ويصاولون، ويسعون به إلى الملوك، ويعقدون له مجالس المناظرة، ويفتون تارة بسفك دمه، وتارة باعتقاله، فنشر الله من فوائده ما لم يُنشر بعضه لأحد من معاصريه، وترجمه أعداؤه فضلا عن أصدقائه بتراجم لم يتيسر لهم مثلها، ولا ما يقاربها لأحد من الذين يتعصبون لهم، ويدأبون في نشر فضائلهم، ويطرؤون في إطرائهم، وجعل الله له من ارتفاع الصيت وبعد الشهرة، ما لم يكن لأحد من أهل عصره، حتى اختلف من جاء بعد عصره في شأنه، واشتغلوا بأمره، فعاداه قوم، وخالفهم آخرون، والكل معترفون بقدره، معظمون له، خاضعون لعلومه، واشتهر هذا بينهم غاية الاشتهار، حتى ذكره المترجمون لهم في تراجمهم، فيقولون: وكان من المائلين إلى ابن تيمية أو المائلين عنه، وهذه الإشارة إنما هي لقصد

(١) العقود الدرية (ص: ١٣٣)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٢).

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤/٥٠٣) الشهادة الزكية (ص: ٣٦).

الإيضاح لك لتعلم بما يصنعه الله لعباده وعلماء دينه وحملة حجته"[(١)].

٦. كونه يدافع عن سنة رسول الله ﷺ برد ما لا يوافق أصول العلم وقواعده.

أسباب اختيار الموضوع:

وصف بعض العلماء المعاصرين من المشتغلين بعلم الحديث شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) بأنه متشدد في نقد الحديث، ومتعنت في قبوله.

أن شخصية شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) : قد دُرست في جوانب كثيرة، ولكن هذه المسألة بعينها وهي مرتبته في نقد الرجال، وفي تصحيح الحديث وتضعيفه، لم تُفْرَد ببحث مستقل فيما أعلم.

حدود البحث:

دراسة ما ذكره اللكنوي والتهانوي، وتابعهما عليه عبد الفتاح أبو غدة[(٢)] -رحمهم الله تعالى- في أن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) متشدد في نقد الحديث.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عدة عن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ولكن التي في الحديث خاصة لم أقف إلا على:

"جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في خدمة الحديث" للدكتور عبد الرحمن الفريوائي، وهي أشهر رسالة في هذا الباب، لكنه لم يفرد هذه المسألة بعينها بالحديث، فأحببت إفرادها.

وأما في غير الحديث فقد قامتْ عدة رسائل وكتب تعرَّضت لدعوى اتهامه بتضعيف كثير من الأحاديث الواردة في فضائل علي رضي الله عنه، فمنها:

١- جواب الشبهات المثارة حول شيخ الإسلام ابن تيمية، للدكتور عبدالقادر بن محمد الغامدي. ذكر في الشبهة المثارة وهي التاسعة: شبهة الطعن في علي رضي الله عنه ولكن لم يتعرض لمسألة تضعيف الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه.

٢-دعاوي المناؤين لشيخ الإسلام ابن تيمية، للدكتور عبدالله بن صالح الغصن، تعرض في المبحث الرابع لدعوى ردِّ الأحاديث الصحيحة في مقام المبالغة في توهين كلام الشيعة ومناقشتها[(٣)]، ولكن لم يذكر ضمن هذه الشبهة وصف من وصف ابن تيمية بأنه متشدد.

---

(١) أدب الطلب (ص: ٩٦).

(٢) هو: عبدالفتاح بن محمد أبو غدة فقيه حنفي من علماء الحديث ولد١٣٣٥-١٤١٧هـ درس بجامعة دمشق، وتخرج في الأزهر، ودرّس في كلية الشريعة في الرياض، وتوفي في الرياض ودُفن في البقيع في المدينة النبوية؟ وله مؤلفات وتحقيقات عدة، منها:

١- تحقيق لسان الميزان.

٢- توجيه النظر إلى أصول الأثر.

٣- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع.

٤- التصريح بما تواتر في نزول السيد المسيح.

يُنظر في ترجمته: ذيل الأعلام لأحمد العلاونة (١١١/٢).

(٣) من (ص: ٥٥٧-٥٧٥).

ابن تيمية ردّ مفتريات ومناقشة شبهات، للدكتور خالد عبدالقادر، ذكر في فصل رد مفتريات في الفرية الخامسة عشر: أنه يزدري الخلفاء الراشدين ﷺ، ولم يذكر فيها أصلا رده لأحاديث في فضائل علي بن أبي طالب ﷺ.

تساؤلات البحث:

- هل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني متشدد في نقد الحديث ومتعنت في قبوله كما وصفه بعض أهل العلم المعاصرين المشتغلين بعلم الحديث؟

- هل نص أحد من العلماء السابقين سواء أكانوا معاصرين لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أو جاؤوا بعده على أنه متشدد؟

- هل ذكر أحد من العلماء السابقين مرتبة أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني في نقد الرجال وفي تصحيح الحديث وتضعيفه؟.

- هل العبارة التي استدل بها اللكنوي ومن وافقه من كلام الحافظ ابن حجر تدل على أن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني متشدد؟

- هل في كلام الحافظ ابن حجر ونقوله عن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني في الحديث على وجه الخصوص ما يدل على أن الحافظ ابن حجر يرى تشدد أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؟

- حين تعرَّض الحافظ ابن حجر لذكر بعض الأحاديث الواردة في فضائل علي ﷺ وتضعيف أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني لها، هل نعت ابنَ تيمية بالتشدد أو ما يفيد ذلك؟

مشكلة البحث:

هل ما ذكره اللكنوي والتهاونوي وتابعهما عليه عبد الفتاح أبو غدة -رحمهم الله تعالى- في أن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني تعالى متشدد في نقد الحديث صحيح أم لا؟.

منهج البحث:

المنهج التاريخي، والتحليلي، والاستقرائي.

وأقصد بالتاريخي والاستقرائي: تتبع مَنْ كتب عن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أو ترجم له، هل وصفه بأنه متشدد؟.

ومما يدخل في هذا تتبع صنيع الحافظ ابن حجر وموقفه من أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني من خلال كتبه ومصنفاته.

وأما التحليلي: فأقصد به تحليل عبارة الحافظ ابن حجر التي استدل به اللكنوي هل تفيد ما ذهب إليه أنه: متشدد؟.

حدود البحث:

تتبع هذه المسألة من الكتب التي ترجمت لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني وكتب تخريج الحديث.

خطة البحث:

قسمتُ البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، فأما المقدمة فذكرتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وتساؤلاته، وحدوده، وخطته، ومنهج الباحث.

فأما المبحث الأول ففيه التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية:- وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف به (اسمه ونسبه وأشهر شيوخه، وتلامذته ومرضه ووفاته).

المطلب الثاني: حياته العلمية (وثناء العلماء عليه).

المطلب الثالث: أشهر مؤلفاته ومميزاتها.

المبحث الثاني: بيان دعوى تشدد ابن تيمية والرد عليها، وفيه: تمهيد وستة مطالب:

التمهيد: وفيه بيان الدعوى ومن قال بها.

المطلب الأول: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من توسط شيخ الإسلام في حياته العامة والخاصة.

المطلب الثاني: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من توسط شيخ الإسلام في الحكم على الحديث.

المطلب الثالث: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من سرعة إستحضار شيخ الإسلام للحديث.

المطلب الرابع: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان لموقف الحافظ ابن حجر من شيخ الإسلام ابن تيمية.

المطلب الخامس: الرد على هذه الدعوى من خلال تحليل النص الذي استدل به من قال بتشدد ابن تيمية.

المطلب السادس :الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مواقف العلماء من ابن تيمية.

والخاتمة وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العامة.

المبحث الأول: التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف به (اسمه ونسبه وأشهر شيوخه، وتلامذته ومرضه ووفاته).

المطلب الثاني: حياته العلمية ، وثناء العماء عليه.

المطلب الثالث: أشهر مؤلفاته ومميزاتها.

المطلب الأول: التعريف به (اسمه ونسبه وشيوخه، وتلامذته، وعصره ومرضه ووفاته).

اسمه ونسبه[1]:

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن عبد اللَّه بن أبِي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحراني، ثُمَّ الدمشقي، الإِمام الفقيه، المجتهد المحدث، الحافظ المفسر، الأصولي الزاهد، تقي الدين أَبو الْعباس، شيخ الإِسْلام وعلم الأعلام، وشهرته تغني عن الإطناب والإسهاب فِي أمره.

ولد يوْم الإثنين، عاشر ربيع الأَوَّل، سنة إحدى وستين وستمائة بحران.

أشهر شيوخه:

أخذ عن علماء كُثر، حتى قال محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ): "وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ "[2].

فمن أشهر شيوخه: والده، وأحمد بن عبد الدائم، وأبو محمد عبد الرحمن بن محمد المقدسي الجماعيلي، وغيرهم [3].

وقال ابن عبد الهادي: "أقبل على العلوم في صغره، فأخذ الفقه والأصول عن والده، وعن الشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والشيخ زين الدين بن المنجا، وبرع في ذلك وناظر، وقرأ في العربية أياما على سليمان بن عبد القوي، ثمّ أخذ كتاب سيبويه، فتأمله ففهمه، وأقبل على تفسير القرآن الكريم، فبرز فيه، وأحكم أصول الفقه"[4].

من أشهر تلامذته:

تلقَّى العلم عن شيخ الإسلام ابن تيمية خلق كثير من أهل العلم، وأفادوا منه فوائد جمة، بل وأصبح منهم علماء مبرزون، صاروا أئمة كبارًا أفادو الأمة من بعده.

فمن أشهر تلاميذه:

- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)صاحب المؤلفات البديعة النافعة التي انتفع بها الناس، ولو لم يكن له من تلامذة سواه لكفاه ذلك، فكيف وقد أفاد من ابن تيمية آخرون غيره.قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "و لو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير الشيخ شمس الدين بن

(١) ترجم له كثير من العلماء رحمهم الله على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم، وترجمته تنقسم في الجملة إلى قسمين:
القسم الأول: تراجم ضمن كتب التاريخ وطبقات العلماء والمذاهب وهذا هو الأغلب والأكثر.
والقسم الثاني: تراجم مفردة وهي أقل بكثير من الأول، ومن أشهرها وأوسعها كتاب "العقود الدرية" لمحمد بن أحمد بن عبدالهادي، وكتاب الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية لأبي حفص البزار.
وقد جُمعتْ كل تلك التراجم على اختلافها في كتاب "الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون" لكل من: محمد عزير شمس، الدكتور علي بن محمد العمران – وفقهما الله–

(٢) العقود الدرية (ص: ١٩).
(٣) يُنظر: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية للذهبي (ص:٥٧-٥٩).
(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٤).

قيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السارة التي انتفع بها الموافق والمخالف لكان غاية في الدلالة على عظيم منزلته فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم والتمييز في المنطوق والمفهوم أئمة عصره من الشافعية وغيرهم فضلا عن الحنابلة."[١]

- الإمام المزي يوسف بن عبد الرحمن بن صاحب كتاب" تهذيب الكمال في أسماء الرجال".
- الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) محمد بن أحمد بن عثمان مؤرخ الإسلام المشهور، وناقد الحديث المبرز.
- عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) الإمام المشهور، صاحب التفسير المبارك المشهور، وكتاب "البداية والنهاية"، وغيرهم كثير[٢].

العصر الذي جاء فيه:

قال أحمد بن عليّ المقريزيّ (ت:٨٤٥هـ): "وعارضته البحار فضحضحها، ثم كان أُمة وحده، وفرداً حتى نزل لحده ... جاء في عصر مأهول بالعلماء، مشحون بنجوم السماء، تموج في جانبيه بحور خضارم بين خافقيه، نسور قشاعم، وتشرق في أنديته بدور دُجُلة وصدور أسنة"[٣].

مرضه ووفاته:

كان سبب مرضه ووفاته أنه مُنع من الكتابة والتأليف، يقول ابن فضل الله العمري في ترجمته لابن تيمية: "وكان قبل موته قد مُنع الدواة والقلم، وطُبع على قلبه منه طابع الألم، فكان ذلك مبدأ مرضه ومنشأ عرضه، حتى نزل قفار المقابر، وترك فقار المنابر، وحلَّ ساحة ربه، وما يحاذر، وأخذ راحة قلبه من اللائم والعاذر[٤]، توفي سنة (٧٢٨هـ).

المطلب الثاني: حياته العلمية وثناء العلماء عليه.

حياته العلمية:

كان شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني من العلماء الذين أفنوا حياتهم في خدمة العلم، وشرع في الجمع والتصنيف وهو دون العشرين، ولم يزل في علو وازدياد في العلم والقدر إلى آخر عمره، ووصفه غير واحد من أهل العلم بالتبحر والتوسع فيه.

- قال محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي : "وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين والزهاد الأفراد والشجعان الكبار والكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق والمخالف".[٥]
- وقال صالح بن عمر البلقيني -رحمه الله: "في تقريظه على "الرد الوافر" وهو مشتمل على مَنَاقِب عَالم زَمَانه وَالْفَائِق على أقرانه والذابِّ عن شريعة

(١) تقريظ لابن حجر على الرد الوافر (ص: ١٥).
(٢) يُنظر: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية للذهبي(ص:٥٧-٥٩).
(٣) المصدر السابق(ص: ٤٥٠).
(٤) الشهادة الزكية (ص: ٦٦).
(٥) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٢).

المصطفى باللسان والقلم والمناضل عن الدين الحنيفي، وكم أبدى من الحِكم صاحب المصنفات المشهورة والمؤلفات المأثورة الناطقة بالرد على أهل البدع والإلحاد، القائلين بالحلول والاتحاد، ومن هذا شأنه كيف لا يُلقب بشيخ الإسلام، وينوه بذكره بين العلماء الأعلام، ولا عبرة بمن يرميه بما ليس فيه أو ينسبه بمجرد الأهواء إلى قول غير وجيه، فلم يضره قول الحاسد والباغي والجاحد والطاغي.

وما ضر نور الشمس إنْ كان ناظرا

إليه عيون لم تزل دهرها عُميا

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه

فالقوم أعداء له وخصومُ

أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف ويصد عن جميل الأوصاف.

وكيف يجوز أن يُكفر من لقَّب هذا العالم بشيخ الإسلام ،ومذهبنا أن من أكفر أخاه المسلم بغير تأويل فقد كفر؛ لأنه سمَّى الإسلام كفرا"[(١)].

● وقال الحافظ أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني أبو العباس، الشهير بعماد الدين الواسطي (ت:٧١٠هـ) -رحمه الله-: "واعلموا رحمكم الله أن هنا من سافر إلى الأقاليم وعرف الناس وأذواقهم وأشرف على غالب أحوالهم، فوالله ثم والله ثم والله لم يَر أديمُ تحت السماء مثل شيخكم علما وعملا وحالا وخلفا واتباعا وكرما وحلما في حق نفسه، وقياما في حق الله عند انتهاك حرماته، أصدق الناس عقدا، وأصحهم علما وعزما، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه همة وأسخاهم كفا وأكملهم اتباعا لنبيه محمد ﷺ، ما رأينا في عصرنا هذا من تُستجلى النبوة المحمدية وسنتها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل؛ بحيث يشهد القلب الصحيح أن هذا هو الاتباع حقيقة"[(٢)].

وأما ثناء العلماء عليه:

لقد حظيت شخصية شيخ الإسلام : بمكانة عالية فقد أثنى عليه الموافق والمخالف، قال مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ): "واعلم أيدك الله أن كثيرا من الأئمة الأماثل والعلماء الأفاضل قد أَفردوا مناقب الشيخ تقي الدين ابن تيمية في تصانيف مشهورة، وتراجم في التواريخ مذكورة"[(٣)].

(١) يُنظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٥٠٢-٥٠٣)، والشهادة الزكية (ص: ٨٥)، هناك بعض فروق ما بين المصدرين، والأصوب ما في كتاب الجامع؛ ولذلك قدمته.

(٢) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٣٢٧-٣٢٨).

(٣) الأعلام العلية (ص: ٢٥).

وقال العلائي رحمه الله:"ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه وما رأيت أحدا أعلم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا أتبع لهما منه"[١].

وقال الذهبي في موضع آخر: " كان آية في الذكاء وسرعة الإدراك، رأسا في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحرا من النقليات، هو في زمانه فريد عصره علما وزهدا وشجاعة وسخاء، وأمرا بالمعروف، ونهيا عن المنكر، وكثرة تصانيف.

إلى أن قال: فإن ذكر التفسير فهو حامل لوائه، وإن عُدَّ الفقهاء، فهو مجتهدهم المطلق، وإن حضر الحفاظ نطق وخرسوا، وسرد وأبلسوا، واستغنى وأفلسوا، وإن سمي المتكلمون فهو فردهم، وإليه مرجعهم، وإن لاح ابن سينا يقدم الفلاسفة فلسهم وتيسهم ، وهتك أستارهم، وكشف عوارهم، وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة، وهو أعظم من أن تصفه كلمي، وينبه على شأوه قلمي، فإن سيرته وعلومه ومعارفه ومحنه وتنقلاته يحتمل أن ترصع في مجلدتين.

وقال في مكان آخر: وله خبرة تامة بالرجال، وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، وبالصحيح والسقيم، مع حفظه لمتونه الذي انفرد به، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته."[٢]

لقد أثنى على ابن تيمية الحراني المخالف له في عقيدته ومنهجه والموافق، وكان من أشد الناس عليه سبًّا وشتما تاج الدين السبكي فكان –كما سيأتي– لا يترك مناسبة لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني إلا وسبَّه وشتمه ومع هذا، فقد أنصفه مرة يقول مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي:

- "ولقد أنصف العلاَّمة الإمام قاضي قضاة الإسلام بهاء الدين بن السبكي حيث يقول لبعض من ذَكر له الكلام في ابن تيمية فقال: والله يا فلان ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى، فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصده هواه عن الحق بعد معرفته به"[٣].
- وممن أثنى عله من المنصفين:
- أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، الشهير بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) فسمع كلام ابن تيمية وقال له بعد سماع كلامه: "ما كنتُ أظن أن الله تعالى بقي يخلق مثلك"[٤].

(١) الرد الوافر الرد الوافر (ص: ١٢٨- ١٢٩).

(٢) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون (ص: ٢٥٥).

(٣) المصدر السابق (ص: ٢٤) الرد الوافر (ص: ٢٤).

(٤) الأعلام العلية (ص: ٢٤).

وقال أيضًا: "لما اجتمعتُ بابن تيمية رأيتُ رجلا العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد"[1].

● وقال محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) أيضاً: "ومازال هذا دأب الناس مع من بلغ إلى تلك الرتبة، ولكن قد عرفناك في ترجمة ابن تيمية أنها جرت عادة الله سبحانه كما يدل عليه الاستقراء برفع شأن من عُودي لسبب علمه، وتصريحه بالحق، وانتشار محاسنه بعد موته، وارتفاع ذكره، وانتفاع الناس بعلمه، وهكذا كان أمر صاحب الترجمة، فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار، ورفع الله له من الذكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه والعاقبة للمتقين"[2].

وقال أيضا في ترجمة أحمد بن محمد المصري الشافعي، الشيخ نجم الدين الشهير بابن الرفعة: "وكان قد ندب لمناظرة ابن تيمية، وسئل ابن تيمية عنه بعد ذلك، فقال: رأيت شيخا يتقاطر فقه الشافعية من لحيته، هكذا ذكر ابن حجر في "الدرر"، وندب صاحب الترجمة لمناظرة ابن تيمية، لا يفعله إلا من لا يفهم ولا يدري بمقادير العلماء، فابن تيمية هو ذلك الإمام المتبحر في جميع المعارف على اختلاف أنواعها، وأين يقع صاحب الترجمة منه؟ وماذا عساه يفعل في مناظرته؟ اللهم إلا أن تكون المناظرة بينهما في فقه الشافعية، فصاحب الترجمة أهل للمناظرة، وأما فيما عدا ذلك فلا يقابل ابن تيمية بمثله إلا من لا يفهم، ولعل النادب له بعض أولئك الأمراء الذين كانوا يشتغلون بما لا يعنيهم من أمر العلماء، كسلار وبيبرس وأضرابهما، ولا ريب أن صاحب الترجمة غير مدفوع عن تقدّمه في فقه الشافعية، ولكن لا مدخل للمناظرة فيه بين مجتهد ومقلد"[3].

المطلب الثالث: أشهر مؤلفاته ومميزاتها.

كانت لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني عناية كبيرة بالتأليف والتصنيف، ويعتبر من أكثر العلماء عناية بهذا الباب،كما ذكر هذا كثير ممن ترجم له:

● قال محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي : "ولقد سارت بتصانيفه الركبان في فنون من العلم وألوان، لعل تواليفه وفتاويه في الأصول والفروع والزهد واليقين والتوكل والإخلاص وغير ذلك تبلغ ثلاث مئة مجلد"[4].

وقال أيضاً: "وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين والزهاد الأفراد والشجعان الكبار والكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق

(١) الشهادة الزكية (ص: ٢٩).

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٣٣٤/١).

(٣) البدر الطالع (١١٥/١-١١٦).

(٤) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام (ص: ٢٣).

والمخالف وسارت بتصانيفه الركبان لعلها ثلاثمائة مجلد"[١].

وقال أيضاً: "جُمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيميه فوجدتْ ألف مصنف ثم رأيت له أيضا مصنفات آخر"[٢].

وقال أيضاً:"وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلدة"[٣].

- وقال مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ): "وله المصنفات الكبار التي سارت بها الركبان، ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كُراس"[٤].

- وقال محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ): "وللشيخ من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط، ولا أعلم أحدا من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنَّف نحو ما صنَّف ولا قريبا من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثير منها صنَّفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب".[٥]

وقال أيضاً: "أما تصانيفه فهي أشهر من أن تُذكر، وأعرف من أن تنكر، سارت مسير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، قد جاوزت حد الكثرة، فلا يمكن أحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لعد المعروف منها، ولا ذكرها".[٦]

- وقال عمرُ بنُ عليٍّ أبو حفصٍ البزار (ت: ٧٤٩هـ): "وأما مؤلفاته ومصنفاته فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها أو يحضرني جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالبا أحد؛ لأنها كثيرة جدا كبارا وصغارا، وهي منشورة في البلدان، فقل بلد نزلته إلا ورأيت فيه من تصانيفه".[٧]

- بلغ عدد مؤلفاته أكثر من أربعة ألاف كراس[٨]،من أشهرها:

- درء تعارض العقل والنقل.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية.
- كتاب الاستغاثة.
- كتاب الاستقامة.
- اقتضاء الصراط المستقيم بمخالفة الصراط الجحيم.

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٩٢).

(٢) الشهادة الزكية (ص: ٤٣).

(٣) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٤١).

(٤) الشهادة الزكية (ص: ٤٠).

(٥) العقود الدرية (ص: ٤٢).

(٦) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٢٠).

(٧) الأعلام العلية (ص: ٢٣).

(٨) المقفى الكبير كما في كتاب الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ٤٤٧).

- بيان تلبيس الجهمية لتأسيس بدعهم الكلامية.
- كتاب الإيمان الكبير.

وغيرها كثير، كما تقدمت الإشارة إليه[1].

مميزات كتبه رحمه الله:

إنَّ القاريء لكتب شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) يلاحظ أن مؤلفاته وكتبه امتازت بعدة ميزات، فمن ذلك:

١-أنها حظيتْ بالقبول من جميع العلماء، المخالف له في عقيدته ومنهجه والموافق له في ذلك، وفي هذا نصوص كثيرة، فمنها:

أ- قول محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني (ت:٧٢٧هـ): "لقد أُعطي ابن تيمية اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين، وقد ألان الله له العلوم كما ألان الحديد لداود عليه السلام،كان إذا سُئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرف مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يُعرف أنه ناظر أحدا فانقطع معه، ولا تكلَّم في علم من العلوم سواء أكان من علوم الشرع أم من غيرها إلا فاق فيه أهل ذلك الفن والمنتسبين إليه"[2].

ب-كتب ابن الزملكاني (ت:٧٢٧هـ) أيضا بخطه على كتاب" رفع الملام عن الأئمة الأعلام" ما نصه: "تأليف الشيخ الإمام العلامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة، إمام الأئمة، قدوة الأمة، علامة العلماء، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدين، بركة الإسلام، حجة الأعلام، برهان المتكلمين، قامع المبتدعين، محيي السنة ومن عظمت بنفعه علينا المنة، وقامت به على أعدائه الحجة، واستبانت ببركته وهديه المحجة، تقي الدين"[3].

٢- نصرة العقيدة الصحيحة والدفاع عنها بالمنقول والمعقول الذي لم يُسبق إلى مثله كما نصَّ على هذا غير واحد من أهل العلم- رحمهم الله-، من أشهرهم محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي حيث قال: "ولقد نصر السُنة المحضة، والطريقة السلفية، واحتج لها ببراهين ومقدمات، وأمور لم يُسبق إليها"[4] .

٣- "فاق النَّاس في معرفة الفقه، واخْتِلاف المذاهب، وفتاوى الصَّحَابَة والتابعين؛ بحيث إنه إِذَا أفتى لَمْ يلتزم بمذهب، بَل يقوم بِمَا دليله عنده، وأتقن العربية أصولًا وفروعا، وتعليلًا واخْتِلافًا...

(١) يُنظر: معجم ما طُبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، للدكتور: محمد يسري سلامة

(٢) الشهادة الزكية (ص: ٣٦-٣٧).

(٣) الشهادة الزكية (ص: ٣٧).

(٤) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية للذهبي (ص: ٧٦).

ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين، وأُوذي فِي ذات اللَّه من المخالفين، وأُخيف فِي نصر السنة المحضة، حَتَّى أعلى اللَّه مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، وكتب أعداءه، وهدى به رجالًا من أهل الملل والنحل، وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالباً، وعلى طاعته أحيا به الشام، بل والإسلام، بعد أَن كاد ينثلم بتثبيت أولي الأمر؛ لما أقبل حزب التتر والبغي في خيلائهم، فظُنت باللهِ الظنون، وزلزل المؤمنون، واشْرَأَب النفاق، وأبدى صفحته ومحاسنه كثيرة، وهو أكبر من أَن ينبه على سيرته مثلي، فلو حلفت بَيْنَ الركن والمقام، لحلفتُ: إني مَا رأيتُ بعيني مثله، وأنه مَا رأى مثل نَفْسه"[(١)].

٤- أنه ردَّ على كل الفرق المنتسبة للإسلام وغير المنتسبة له. قال الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: "ونظر في العقليات، وعرف أقوال المتكلمين، وَرَدَّ عليهم، ونبَّه على خطئهم، وحذر منهم"[(٢)].

● وقال ابن سيِّد الناس رحمه الله في ترجمة ابن تيمية: "حداني -يعني المزي- على رؤية الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين فَأَلْفَيْته مِمَّن أدْرك من الْعُلُوم حظا وَكَاد أَن يستوعب السّنَن والْآثَار حفظا، إِن تكلم فِي التَّفْسِير فَهُوَ حَامِل رايته أَو أفتى فِي الْفِقْه فَهُوَ مدرك غَايَته أَو ذَاكر فِي الحَدِيث فَهُوَ صَاحب علمه وَذُو رِوَايَته أَو حَاضر بالملل والنحل لم ير أوسع من نحلته فِي ذَلِك وَلَا أرفع من درايته.

٥-برز فِي كل فنٍّ على أَبنَاء جنسه وَلم تَرَ عين من رَآهُ مثله وَلَا رَأَتْ عينه مثل نَفسه،كان يتكلم في التفسير؛ فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويَرِدون من بحر علمه العذب النمير، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير، إلى أَنْ دبَّ إِليه من أَهل بلده داء الحسد، وأَكبَّ أَهل النظر منهم على ما يُنْتقد عليه في حنبليته من أُمور المعتقد، فحفظوا عنه في ذلك كلامًا؛ أَوسعوه بسببه ملامًا، وفوَّقوا لتبديعه سِهامًا. وزعموا أَنَّه خالف طريقتهم، وفرق فريقهم، فنازعهم ونازعوه،وقاطع بَعضهم وقاطعوه"[(٣)].

● "وَقَالَ الأقشهري فِي رحلته فِي حق ابْن تَيْمِية بارع فِي الْفِقْه والأصلين والفرائض والحساب وفنون أُخر ، وَمَا من فنٍّ إِلَّا لَهُ فِيهِ يَد طولى وقلمه وَلسَانه متقاربان"[(٤)].

● وقال الطوفي: "وكان يتكلّم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر مالا يقدر أحد على أنْ يورده في عدّة مجالس كأنَّ هذه العلوم بين

(١) العقود الدرية (ص: ١٣٤) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٧).
الرد الوافر (ص: ٣٥) الشهادة الزكية ص: ٤٢).

(٢) العقود الدرية (ص: ١٣٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٦).

(٣) الرد الوافر (ص: ٢٦-٢٧).

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٧٩).

عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر، ومن ثمَّ نُسب أصحابه إلى الغلو فيه"[1].

● وقال أبو حيان رحمه الله: "ما رأتْ عيناي مثل هذا الرجل، ثم مدحه بأبيات ذكر أنَّه نظمها بديها وأنشده إياها:

لَّما أتانا تقيُّ الدينِ لاحَ لنا ...
داعٍ إلى اللهِ فردٌ ماله وَزَرُ
على مُحَيَّاهُ من سِيْمَا الأُلَى صَحِبُوا ...
خيرَ البريّةِ نورٌ دونَه القَمَرُ
حَبْرٌ تَسَرْبَلَ منه دَهرُه حِبرًا ...
بَحرٌ تَقاذَفُ مِن أمواجه الدُّرَرُ
قامَ ابنُ تَيميَّةٍ في نَصْرِ شِرعَتِنَا ...
مَقامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إذْ عَصَتْ مُضَرُ
وأظهرَ الحقَّ إذ آثارُهُ اندرست ...
وأخمدَ الَّرَّ إذ طارتْ له شررُ
كُنّا نُحدَّث عن حَبْرٍ يجيءُ فهَا ...
أنتَ الإمامُ الذي قد كان يُنتظر[2]

٦- أن غالب مؤلفاته في الردود على المخالفين، والسبب في هذا قد ذكره هو حيث قال البزار: "ولقد أكثر ﷺ التصنيف في الأصول فضلاً عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمستُ منه تأليف نص في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، ومن قلَّد المسلم فيها أحد العلماء المقلَدين جاز له العمل بقوله ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول، فإني رأيتُ أهل البدع والضلالات والأهواء- كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية والمعطلة والمجسمة والمشبهة والراوندية والكلابية والسليمية وغيرهم من أهل البدع - قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيرا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العليَّة على كل دين، وأنَّ جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم؛ ولهذا قلَّ أنْ سمعتُ أو رأيتُ معرضا عن الكتاب والسنة مقبلا على مقالاتهم إلا وقد تزندق أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيتُ الأمر على ذلك بان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم وقطع حجتهم وأضاليلهم أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبا عن الملة الحنيفية والسنة الصحيحة الجلية، ولا والله ما رأيتُ فيهم أحدا ممن صنَّف في هذا الشأن وادعى علوم المقام إلا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام.

وسبب ذلك؛ إعراضه عن الحق الواضح المبين، وعن ما جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حكميات وعقليات، وإنما هي جهالات

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٧٩).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٧- ١٧٨).

وضلالات، وكونه التزمها معرضا عن غيرها أصلاً ورأساً، فغلبت عليه حتى غطّت على عقله السليم، فتخبط حتى خبط فيها عشواً، ولم يفرق بين الحق والباطل، وإلا فالله أعظم لطفاً بعباده أن لا يجعل لهم عقلا يقبل الحق ويثبته ويبطل الباطل وينفيه، لكن عدم التوفيق وغلبة الهوى أوقع من أوقع في الضلال. وقد جعل الله تعالى العقل السليم من الشوائب ميزانا يزن به العبد الواردات، فيفرق به بين ما هو من قبيل الحق، وما هو من قبيل الباطل، ولم يبعث الله الرسل إلا إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلا مع وجوده، فكيف يُقال: إنه مخالف لبعض ما جاءت به الرسل الكرام عن الله تعالى، هذا باطل قطعا يشهد له كل عقل سليم لكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ النور: ٤٠.

قال الشيخ الإمام قدس الله روحه: فهذا ونحوه هو الذي أوجب أني صرفتُ جلّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردتُ مقالاتهم، وأجبتُ عنها بما أنعم الله تعالى به من الأجوبة النقلية والعقلية"[(١)].

وقد تحققت فراسة غير واحد من أهل العلم -رحمهم الله- فيه، منهم:

- إبراهيم بن أحمد بن محمد، ابن معالي الرقي، برهان الدين أبو إسحاق (ت: ٧٠٣ هـ): حيث قال: "فإن طال عمره ملأ الأرض علماً – وهو على الحق- ولا بُدَّ أن يعاديه الناس؛ فإنه وراث علم النبوة"[(٢)].

- وفراسة أحمد بن محمد بن مُري البعلي الحنبلي (ت: بعد٧٢٧هـ) حيث قال: "فإن يسر الله تعالى وأعان على هذه الأمور العظيمة صارت إنْ شاء الله تعالى مؤلفات شيخنا ذخيرة صالحة للإسلام وأهله، وخزانة عظيمة لمن يؤلف منها وينقل، وينصر الطريقة السلفية على قواعدها، ويستخرج ويختصر إلى آخر الدهر إنْ شاء الله تعالى"[(٣)].

وقال أيضاً: "والله إنْ شاء الله ليقيمنَّ الله سبحانه لنصر هذا الكلام، ونشره وتدوينه وتفهمه، واستخراج مقاصده واستحسان عجائبه وغرائبه رجالاً هم إلى الآن في أصلاب آبائهم، وهذه هي سنة الله الجارية في عباده وبلاده"[(٤)].

المبحث الثاني: بيان دعوى تشدد ابن تيمية، والرد عليها، وفيه: تمهيد وستة مطالب:

التمهيد: وفيه بيان الدعوى ومن قال بها.

المطلب الأول: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من توسط شيخ الإسلام: في حياته العامة والخاصة.

(١) الأعلام العلية (ص: ٣٣-٣٥).

(٢) المقفى الكبير كما في كتاب الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ٤٤٧).

(٣) رسالة شهاب الدين ابن مُري: نشرها محمد حامد الفقي في مجموعة رسائل علمية، يُنظر الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ١٠٢).

(٤) المصدر السابق.

المطلب الثاني: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من توسط شيخ الإسلام في الحكم على الحديث.

المطلب الثالث: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من سرعة إستحضار شيخ الإسلام للحديث.

المطلب الرابع: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان لموقف الحافظ ابن حجر من شيخ الإسلام ابن تيمية.

المطلب الخامس: الرد على هذه الدعوى من خلال تحليل النص الذي استدل به من قال بتشدد ابن تيمية.

المطلب السادس :الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مواقف العلماء من ابن تيمية.

التمهيد: وفيه بيان الدعوى ومن قال بها.

أول من وقفتُ عليه من أهل العلم صرَّح بأن شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) متشدد هو اللكنوي حيث قال: "إنَّ من المحدثين من له إفراط ومبالغة في الحكم بوضع الأحاديث وإبطالها وتضعيفها، منهم: ابن الجوزي وابن تيمية الحنبلي والجوزقاني والصاغاني وغيرهم"، واستدل على ذلك بما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن مطهر الحِلّي في "لسان الميزان" وهي: "وصنَّف كتابا في فضائل علي ﷺ نقضه الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتاب كبير، وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى ذلك في أبياته المشهورة؛ حيث قال: وابن المطهر لم تطهر خلائقه ولابن تيمية ردٌّ عليه أي الرد واستيفاء أجوبة، لكنا نذكر بقية الأبيات.

فيما يعاب به ابن تيمية من العقيدة، طالعت الرد المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وان كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه ردَّ في ردِّه كثيرا من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان عامد للنسيان"[1].

وقال أيضا: "واعلم أن هناك جمعا من الْمُحدثين لهم تعنت في جرح الأحاديث بِجرح رواتها، فيبادرون إلى الحكم بوضْع الحديث أو ضعفه بِوُجُود قدح ولو يسيرا في رواية أو لمخالفته لحديث آخر، منهم: ابن الْجَوْزِيّ، مؤلف كتاب "الموضوعات" و"العلل المتناهية فِي الأحاديث الواهية"، -فعدد جماعة – ثم قال: والشيخ ابن تيمية الحرَّانِي -:- مؤلف" منهاج السّنة"[2]، ووافقه على هذا الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.

(١) لسان الميزان (٦/ ٣٢٠).

(٢) الرفع والتكميل (٣٢٠- ٣٣٠) بتصرف.

المطلب الأول: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من توسط شيخ الإسلام: في حياته العامة والخاصة.

إنَّ المطالع والقارئ لسيرة شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) يجد أنه معتدل ومتوسط في أموره كلها: فطبيعة شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) أنه يميل إلى التوسط والاعتدال، والعفو والمسامحة، وصور ذلك:

مسامحته وعفوه عن خصومه ومخالفيه: قال: "وأول ما أبدأ به من هذا الأصل: ما يتعلق بي فتعلمون - رضي الله عنكم - أني لا أحب أن يُؤذَى أحد من عموم المسلمين - فضلا عن أصحابنا - بشيء أصلا، لا باطنا ولا ظاهرا، ولا عندي عتب على أحد منهم، ولا لومَ أصلا، بل لهم عندي من الكرامة والإجلال والمحبة والتعظيم أضعاف ما كان، كل بحسبه، ولا يخلو الرجل إما أن يكون مجتهدا مصيبا، أو مخطئا، أو مذنبا.

فالأول: مأجور مشكور.

والثاني مع أجره على الاجتهاد: فمعفو عنه مغفور له.

والثالث: فالله يغفر لنا وله ولسائر المؤمنين. فنطوي بساط الكلام المخالف لهذا الأصل. كقول القائل: فلان قصَّر، فلان ما عمل، فلان أُوذي الشيخ بسببه، فلان كان سبب هذه القضية، فلان كان يتكلم في كيد فلان، ونحو هذه الكلمات التي فيها مذمة لبعض الأصحاب والإخوان، فإني لا أسامح من أذاهم من هذا الباب، ولا حول ولا قوة إلا بالله، بل مثل هذا يعود على قائله بالملام إلا أن يكون له من حسنة وممن يغفر الله له إنْ شاء، وقد عفا الله عما سلف... وتعلمون: أنا جميعا متعاونون على البر والتقوى، واجب علينا نصر بعضنا بعضا أعظم مما كان وأشد، فمن رام أن يؤذي بعض الأصحاب أو الإخوان لما قد يظنه من نوع تخشين - عُومل به بدمشق، أو بمصر الساعة، أو غير ذلك - فهو الغالط. وكذلك من ظن أن المؤمنين يبخلون عما أُمروا به من التعاون والتناصر، فقد ظن ظن سوء، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا، وما غاب عنا أحد من الجماعة أو قدم إلينا الساعة أو قبل الساعة إلا ومنزلته عندنا اليوم أعظم مما كانت وأجل وأرفع.

تعلمون كثرة ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب المفتراة، والأغاليط المظنونة، والأهواء الفاسدة، وأن ذلك أمر يجل عن الوصف، وكل ما قيل: من كذب وزور فهو في حقنا خير ونعمة... وقد أظهر الله من نور الحق وبرهانه ما ردَّ به إفك الكاذب وبهتانه، فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه عليَّ، أو ظلمه وعدوانه، فإني **قد أحللتُ كل مسلم**، وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا فهم في حِلٍّ من جهتي، وأما ما يتعلق بحقوق الله فإن تابوا تاب الله

عليهم، وإلا فحكم الله نافذ فيهم، فلو كان الرجل مشكورا على سوء عمله لكنت أشكر كل من كان سببا في هذه القضية؛ لما يترتب عليه من خير الدنيا"[1].

ب- وقال ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ): "وما رأيته يدعو على أحد منهم قط، وكان يدعو لهم، وجئتُ يوما مبشرا له بموت أكبر أعدائه وأشدهم عداوة وآذى له، فنهرني وتنكَّر لي واسترجع، ثم قام من فوره إلى بيت أهله فعزَّاهم وقال: إني لكم مكانه، ولا يكون لكم أمر تحتاجون فيه إلى مساعدة إلاَّ وساعدتكم فيه، ونحو هذا من الكلام، فسُروا به ودعوا له وعظموا هذه الحال منه"[2].

ج- وقال ابن كثير: "وقد كان السلطان أعلم بالشيخ من جميع الحاضرين، وبعلمه ودينه وقيامه بالحق وشجاعته، وسمعت الشيخ تقي الدين يذكر ما كان بينه وبين السلطان من الكلام لما انفردا في ذلك الشباك الذي جلسا فيه، وأن السلطان استفتى الشيخ في قتل بعض القضاة بسبب ما كانوا تكلموا فيه، وأخرج له فتاوى بعضهم بعزله من الملك ومبايعة الجاشنكير، وأنهم قاموا عليك وآذوك أنت أيضا، وأخذ يحثه بذلك على أن يفتيه في قتل بعضهم، وإنما كان حنقه عليهم بسبب ما كانوا سعوا فيه من عزله ومبايعة الجاشنكير، ففهم الشيخ مراد السلطان، فأخذ في تعظيم القضاة والعلماء، وينكر أن ينال أحدا منهم سوء، وقال له: إذا قتلتَ هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم. فقال له: إنَّهم قد آذوك وأرادوا قتلك مرارا، فقال الشيخ: من آذاني فهو في حل، ومن آذى الله ورسوله فالله ينتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي، وما زال به حتى حلم عنهم السلطان وصفح.

قال: وكان قاضي المالكية علي بن مخلوف المالكي (ت: ٧١٨هـ)يقول: "ما رأينا مثل ابن تيمية! حرَّضنا عليه فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا"[3].

ومنهجه الذي سار عليه يقوم على

١- العدل والإنصاف فمن ذلك:

أ- أنه يبيّن عيوب بعض أهل السنة: فيقول في هذا: "وإذا قابلنا بين الطائفتين أهل الحديث وأهل الكلام، فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول إنما يعيبهم بقلة المعرفة، أو بقلة الفهم، أما الأول: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو بآثار لا تصلح للاحتجاج. وأما الثاني: فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك، والأمر راجع إلى شيئين: إما زيادة أقوال غير مفيدة يُظن أنها مفيدة كالأحاديث الموضوعة، وإما أقوال مفيدة لكنهم لا يفهمونها؛ إذ كان اتباع

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٢-٥٥).

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ٣٤٥).

(٣) البداية والنهاية (١٨/ ٩٤-٩٥).

الحديث يحتاج أولا إلى صحة الحديث، وثانيا إلى فهم معناه كاتباع القرآن، فالخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين ومن عابهم من الناس فإنما يعيبهم بهذا.

ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع، وبآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وربما تأولوه على غير تأويله، ووضعوه على غير موضعه.

ثم إنَّهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف قد يُكفرون ويُضللون ويُبدّعون أقواما من أعيان الأمة ويجهلونهم، ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطأ مغفورا، وقد يكون منكرا من القول وزورا، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات، فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من هذا عجائب، لكن هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علما، لكن كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر، وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعلى وأعظم، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم"[(١)].

وقال أيضاً: "وعلى الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة وتدخل فيما لا يعنيها حبا للحُقُوق في الفتنة ولا عار على أحمد - رحمه الله - من صنيعهم وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم، ولهذا قال أبو حفص بن شاهين...: رجلان صالحان بُليا بأصحاب سوء جعفر بن محمد وأحمد بن حنبل"[(٢)].

ب- وكذلك كان من منهجه: أنه يُبيّن عيوب نفسه وآبائه وأجداده، فمن مشهور كلامه في تعظيمه للحق ورجوعه إليه، قوله: "وإنما كنتُ قديما ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه لما رأيت في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير من "الفتوحات"، "والكنة"، "والمحكم المربوط"، "والدرة الفاخرة"، و"مطالع النجوم"، ونحو ذلك، و لم نكن بعد اطلعنا على حقيقة مقصوده و لم نطالع "الفصوص" ونحوه، وكنا نجتمع مع إخواننا في الله نطلب الحق ونتبعه ونكشف حقيقة الطريق، فلما تبين الأمر عرفنا نحن ما يجب علينا، فلما قدم من المشرق مشايخ معتبرون وسألوا عن حقيقة الطريقة الإسلامية والدين الإسلامي وحقيقة حال هؤلاء؟ وجب البيان، وكذلك كتَب إلينا من أطراف الشام

(١) مجموع الفتاوى (٤/٢٣-٢٤).

(٢) إقامة الدليل على إبطال التحليل (٤ / ١٦٥- / ١٦٦) الفتاوى الكبرى (٦/ ٦٦٠).

رجال سالكون أهل صدق وطلبٍ[1] أن أذكر النكت الجامعة لحقيقة مقصودهم.

والشيخ أيده الله تعالى بنور قلبه وذكاء نفسه وحقّق قصده من نصحه للإسلام وأهله ولإخوانه السالكين، يفعل في ذلك ما يرجو به رضوان الله سبحانه ومغفرته في الدنيا والآخرة"[2].

ج- "فقد تكرر السؤال من كثير من المسلمين أن أكتب في بيان مناسك الحج ما يحتاج إليه غالب الحجاج في غالب الأوقات، فإني كنتُ قد كتبتُ منسكاً في أوائل عمري، فذكرتُ فيه أدعية كثيرة، وقلدتُ في الأحكام من اتبعته قبلي من العلماء، وكتبتُ في هذا ما تبين لي من سنة رسول الله ﷺ مختصرا مبينا ولا حول ولا قوة إلا بالله"[3].

د- "وأنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك؛ نقول في الأصلين بقول أهل البدع، فلما تبين لنا ما جاء به الرسول، دار الأمر بين أن نتبع ما أنزل الله أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتباع الرسول، وأن لا نكون ممن قيل فيه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ [لقمان: ٢١] وقد قال تعالى: ﴿ قَلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ﴾ [الزخرف: ٢٤] وقال تعالى: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ﴾ [لقمان: ١٥]. فالواجب اتباع الكتاب المنزل والنبي المرسل وسبيل من أناب إلى الله فاتبعنا الكتاب والسنة كالمهاجرين والأنصار، دون ما خالف ذلك من دين الأباء وغير الآباء، والله يهدينا وسائر إخواننا إلى الصراط المستقيم، صراط الذين ﴿ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩]، والله سبحانه أنزل القرآن وهدى به الخلق وأخرجهم به من الظلمات إلى النور".[4]

٢- اهتمامه وعنايته بالدليل،:

وله في هذا نصوص كثيرة ومواقف عديدة، وقد أطبق على هذا من ترجم له، وحصر هذا فيه عُسر ومشقة، ولكن تكفي أمثلة ونصوص نستدل بها تدل على ما وراءها.

أ- قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية: "وله باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين وقلَّ أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأربعة وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة وصنف فيها واحتج لها بالكتاب السنة ولما كان معتقلا بالاسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يجيز له مروياته وينص على أسماء جملة منها فكتب في عشر ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر محدث يكون وله الآن عدة سنين لا

(١) في المصدر" وطلب" والتصويب من السياق.

(٢) مجموع الفتاوى (٢/٤٦٤-٤٦٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/٩٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٥٨-٢٥٩) بتصرف.

يفتي بمذهب معين بل بما قام الدليل عليه عنده ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية واحتج لها ببراهين ومقدمات وأمور لم يسبق إليها وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا وجسر هو عليها حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قياما لا مزيد عليه وبدعوه وناظروه وكاتبوه وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي بل يقول الحق المر الذي أداه إليه اجتهاده وحدة ذهنه وسعة دائرته في السنن والأقوال مع ما اشتهر منه من الورع وكمال الفكر وسعة الإدراك والخوف من الله العظيم والتعظيم لحرمات الله فجرى بينه وبينهم حملات حربية ووقعات شامية ومصرية وكم من نوبة قد رموه عن قوس واحدة فينجيه الله تعالى فإنه دائم الابتهال كثير الاستغاثة قوي التوكل ثابت الجأش له أوراد وأذكار يدبجها بكيفية وجمعية وله من الطرف الآخر محبون من العلماء والصلحاء ومن الجند والأمراء ومن التجار والكبراء وسائر العامة تحبه لأنه منتصب لنفعهم ليلا ونهارا بلسانه وقلمه"[1].

ب- "مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحدا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها. وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين، إنْ جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف، هذا مع أني دائما ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرا تارة وفاسقا أخرى وعاصيا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها؛ وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد، لا بكفر ولا بفسق ولا معصية"[2].

ج- وقال: "وقد كتبتُ قديماً في بعض كتبي لبعض الأكابر إنَّ العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، فالشأن في أن نقول علماً وهو النقل المصدق والبحث المحقق، فإن ما سوى ذلك وإن زخرف مثله بعض الناس خزف مزوق وإلا فباطل مطلق، مثل ما ذكره في هذه الآية وغيرها"[3].

د- وأما مواقفه فمن مشهور ذلك المسائل التي انفرد بها عن الأئمة الأربعة، وقد جُمعتْ هذه

(١) الرد الوافر (ص: ٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/٣٨٨).

المسائل وأُفردتْ في بحث علمي[1]، وقد خلص الباحث في بحثه إلى مسائل، منها قوله:

في فقرة رقم (٨): أكدت الدراسة أن شيخ الإسلام ابن تيمية لم يخرق الإجماع بهذه الانفرادات، ولم يشذَّ بها، ولم يقصد المخالفة ابتداء، ولذا نجد ما وافق فيه المذاهب أكثر مما خالف فيه.

ومنها في فقرة رقم (١٢): كثير من المسائل التي انفرد بها شيخ الإسلام هي رواية عند الحنابلة، مما يؤكّد عدم خرقه للإجماع، وعدم شذوذ أقواله وآرائه.

ومنها في فقر (١٣): ظهر أن ابن تيمية بريءٌ مما رُميَ به من التشدد، بل فقهه ملازم للتيسير المنضبط في المسائل كلها.

وفي النتائج الخاصة قسمها الباحث إلى عدة أقسام:

القسم الأول: المسائل التي انفرد بها انفراداً جزئياً، توسط فيها بين القولين، أو وافق فيها مذهباً، لكن بزيادة شروط أو ضوابط... وهي سبع عشرة مسألة.

القسم الثاني: المسائل التي لم أجد له فيها سلفاً، وهي اثنتا عشرة مسألة[2].

القسم الثالث: المسائل التي وافق فيها الظاهرية وهي عشرون مسألة.

القسم الرابع: المسائل التي ظهر له أن قول أصحاب المذاهب فيها راجح، وهي سبع وعشرون مسألة.

وعند النظر في كثير من هذه المسائل نجد أن رأي شيخ الإسلام ابن تيمية فيها له قوة.

القسم الخامس: المسائل التي ظهر لي أن قول شيخ الإسلام ابن تيمية راجح وهي إحدى وأربعون مسألة.

القسم السادس: المسائل التي حاولت أن أجمع وأوافق فيها بين أصحاب المذاهب وشيخ الإسلام ابن تيمية وهي خمس مسائل[3].

وأما نصوص العلماء في هذا فمن ذلك قول:

---

(١) يُنظر كتاب: انفرادات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية عن الأئمة الأربعة للشيخ محمد سيد حاج.

(٢) قلت: وهذه المسائل عند التأمل نجد فيها تيسيراً مع محافظتها لقواعد الشريعة، منها: لا وقت لترجيل الشعر ودهنه، عدم قضاء السكران الصلاة التي فاتته حال سكره.

وجوب غسل الجمعة على من به رائحة، ومنها لا توقيت للمسح على الخفين عند الحاجة أو الضرورة، فإن لم تكن هناك حاجة أو ضرورة فلا يتعدى التوقيت، وجوب الكفارة على من وطئ زوجته وهي حائض.

جواز الصلاة على غير الأنبياء ما لم تكن شعاراً، وجوب الوتر على المتهجد، وكونه سنة في حق غيره.

وجوب قراءة الحائض إذا خشيت النسيان، بطلان صلاة من أمَّ قوما وهم له كارهون، عدم وجوب القصر لمن سافر ورجع من يومه من غير مبيت، فطر الحجام إذا مسَّ القارورة وابتلع الدم أو لم يبتلع، عدم مشروعية العمرة بعد الحج.

يلاحظ في هذه المسائل ما تقدم ذكره والتنبيه عليه من مراعاته للتيسير وأصول الشريعة وقواعدها العامة.

(٣) ينظر: انفرادات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية عن الأئمة الأربعة (ص: ٦٠٤-٦١٥)، بتصرف.

أ- محمد بن أحمد بن عبدالهادي: "وإذا نظر المنصف إليه بعين العدل، يراه واقفاً مع الكتاب والسنة، لا يميله عنهما قول أحد كائنا من كان، ولا يراقب في الأخذ بعلومهما أحداً، ولا يخاف في ذلك أميراً ولا سلطاناً، ولا سوطاً ولا سيفاً، ولا يرجع عنهما لقول أحد وهو متمسك بالعروة الوثقى واليد الطولى، وعامل بقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]"[(١)].

ب- وقول محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتقدم قريبا وفيه:"وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين بل بما قام عليه الدليل عنده"[(٢)].

وقال أيضاً: "قام عليه خلق من العلماء بالمصرين فبدعوه وناظروه وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي بل يقول الحق إذا أداه إليه اجتهاده وحدة ذهنه وسعة دائرته"[(٣)].

"وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية فأجابه ومن جملة الجواب وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك يتحقق كبير قدره وزخارة بحره وتوسعه في العلوم النقلية والعقلية وفرط ذكائه واجتهاده وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول ذلك دائما وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل مع ما جمعه الله له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لا لغرض سواه وحرية على سنن السلف وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى وغرابة مثله في هذا الزمان بل فيما مضى من أزمان"[(٤)].

ج- وقول ابن كثير: "ثم إنَّ الشيخ بعد وصوله إلى دمشق واستقراره بها لم يزل ملازما لاشتغال الناس في سائر العلوم ونشر العلم وتصنيف الكتب وإفتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة والاجتهاد في الأحكام الشرعية ففي بعض الأحكام يفتي بما أدى إليه اجتهاده من موافقة أئمة المذاهب الأربعة، وفي بعضها يفتي بخلافهم وبخلاف المشهور في مذاهبهم، وله اختيارات كثيرة مجلدات عديدة أفتى فيها بما أدى إليه اجتهاده، واستدل على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والسلف"[(٥)].

د- وقول محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ): "قلت: وله خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، وبالصحيح والسقيم، مع حفظه لمتونه الذي انفرد به، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ولا يقاربه، وهو عجب في استحضاره واستخراج الحجج منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند؛ بحيث يصدق عليه أن يقال:

(١) الأعلام العلية (ص:٧٨).

(٢) العقود الدرية (١ / ١٣٣).

(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٨٥-١٨٦).

(٤) المصدر السابق (١/١٨٦).

(٥) البداية والنهاية (١٤ / ٧٦).

كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي"[1].

٥- وقول محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): "وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة في بحر علمه، فالله تعالى يسامحه -ويرضى عنه-، فما رأيت مثله، وكل أحد من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك فكان ماذا ؟، على أننا لا ندعي العصمة له في أقواله وأفعاله، ولا نوافقه في كل قول ذهب إليه أو اختاره."[2]

وبناء على ما تقدم فهذه الأدلة والشواهد تدفع تلك التهمة، وتبيّن أنها باطلة ابتداء لمخالفتها ما عُرف عن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني في منهجه العلمي المشهور والمتواتر بأنه منصف وحايد لا يقول إلا ما قام دليل عليه برجحانه.

"وأما التفسير فمسلم إليه وله في استحضار الآيات من القرآن وقت إقامة الدليل بها على المسألة قوة عجيبة وإذا رآه المقرىء تحير فيه ولفرط إمامته في التفسير وعظمة اطلاعه يبين خطأ كثير من أقوال المفسرين"[3].

فهذه النقول من هؤلاء العلماء -رحمهم الله- الذين عاصروه وراقبوه عن كثب- سواء أكانوا من تلامذته أو أقرانه من العلماء الذين يحبونه أو يخالفونه - متفقة وتدل دلالة ناطقة صريحة على سرعة استحضار شيخ الإسلام ابن تيمية للعلم، ولما يريده سواء أكان المراد شيئاً في السنة أو التفسي أو في أي علم من العلوم.

وبهذا التقرير يتبيَّن عدم إصابة قول الحافظ ابن حجر عن شيخ الإسلام أنه لم يستحضرها حال الردِّ.

المطلب الثاني: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها؛ لما عُرف من توسط شيخ الإسلام في الحكم على الحديث.

لقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية ا معتنيا بعلم الحديث عناية كبرى، كما نص على هذا جماعة من اهل العلم، منهم:

- ابن عبد الهادي حيث قال: "وسمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات، وسمع الكتب الستة الكبار والأجزاء، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير"[4].
- عمر بن علي أبو حفصٍ البزار (ت: ٧٤٩هـ) حيث قال: "ولقد سمع غير كتاب على غير شيخ من ذوي الروايات الصحيحة العالية، أما دواوين الإسلام الكبار كمسند أحمد وصحيح البخاري ومسلم وجامع الترمذي وسنن أبي داوود

(١) العقود الدرية (ص: ٤٠-٤١) ويُنظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٠) والشهادة الزكية (ص: ٤١).

(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٢).

(٣) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٤١)

(٤) العقود الدرية (ص: ١٩).

السجستاني والنسائي وابن ماجه والدارقطني فإنه: سمع كل واحد منها عدة مرات، وأول كتاب حفظه في الحديث الجمع بين الصحيحين للإمام الحميدي".[١]

● محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي حيث قال في ترجمة ابن تيمية: "وله باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين، وقلَّ أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأربعة، وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة، وصنَّف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة، ولما كان معتقلا بالإسكندرية، التمس منه صاحب سبتة أن يجيز له مروياته وينص على أسماء جملة منها، فكتب في عشر ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر محدث يكون، وله خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث وبالعالي والنازل وبالصحيح والسقيم مع حفظه لمتونه، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ولا يقاربه، وهو عجب في استحضار واستخراج الحجج منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند بحيث يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية ،فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله غير أنه يغترف من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي"[٢].

● وقال رحمه الله: "وبرع فِي الْحَدِيث وحفظه، فقلَّ من يحفظ مَا يحفظه من الْحَدِيث، معزوا إِلَى أصوله وصحابته، مَعَ شدة استحضاره له وقت إقامة لدليل"[٣].

● وقال أيضاً: "ذكره أبو الفتح اليعمري في جواب سؤالات أبي العباس ابن الدمياطي الحافظ فقال: ألفيته ممن أدرك من العلوم حظا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظا، إنْ تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وذو رايته، أو حاضر بالنحل والملل لم تر أوسع من نحلته، ولا أرفع من درايته برز في كل فن على أبناء جنسه، لم تر عيني مثله ولا رأت عينه مثل نفسه"[٤].

ونلاحظ من خلال عرض ما سبق أن كل مَنْ ترجم لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني لم يصفوه بالتشدد في قبول الحديث وفي نقده، وهم من أهل الحديث والمعتنين به عناية كبرى ومن أهل الاستقراء التام والتتبع، وهذا مما يدل على أن وصفه بالتشدد دعوى باطلة وعارية عن الصحة.

ومما يدل على بطلانها:

١- أنه كثير الاعتماد في تضعيفه للأحاديث على المعتدلين من أئمة الحديث، أمثال الإمام أحمد والبخاري وأضرابهما –رحمهم الله – وهذه بعض الأمثلة:

(١) الأعلام العلية (ص: ١٨).

(٢) الشهادة الزكية (ص: ٤١).

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٧).

(٤) المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٢٥-٢٦).

قال: "لما رُوي عن النبي ﷺ من وجوه متعددة أنه نهى عن جلود السباع وقوله ﷺ: «أيما إهاب دبغ فقد طهر» ضعّفه أحمد وغيره من أئمة الحديث"[1].

قال: "احتجوا بالحديث الذي في السنن عن عبادة أن النبي ﷺ قال: «إذا كنتم ورائي فلا تقرؤوا إلا بفاتحة الكتاب؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمور كثيرة، ضعَّفه أحمد وغيره من الأئمة، وقد بُسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع، وبُين أن الحديث الصحيح قول النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بأم القرآن»، فهذا هو الذي أخرجاه في الصحيحين ورواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة، وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين، وأصله أن عبادة كان يؤم ببيت المقدس، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة"[2].

وقال أيضاً: "والذين أوجبوا القراءة في الجهر احتجوا بالحديث الذى في السنن عن عبادة أن النبي قال: إذا كنتم ورائي فلا تقرؤوا إلا بفاتحة الكتاب؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها. وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمور كثيرة ضعفه أحمد وغيره من الأئمة، وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع، وبين أن الحديث الصحيح قول النبي ﷺ: «لا صلاة إلا...»"[3].

وقال أيضاً :"فإن قيل: رُوي عن علي أنه كان لهم كتاب فرفع، قيل: هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره، وإن صح فإنه إنما يدل على أنه كان لهم كتاب فرفع، لا أنه الآن بأيديهم كتاب، وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ أهل الكتاب؛ إذ ليس بأيديهم كتاب لا مبدل ولا غير مبدل، ولا منسوخ ولا غير منسوخ، ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع بقي لهم شبهة كتاب، وهذا القدر يؤثر في حقن دمائهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب"[4].

"في حديث عن النبي ﷺ أنه قال له رجل: «يا رسول الله إنَّ امرأتي لا ترد كف لامس» فهل هو ما ترد نفسها عن أحد؟ أو ما ترد يدها في العطاء عن أحد؟ وهل هو الصحيح أم لا؟.

الجواب: الحمد لله رب العالمين، هذا الحديث قد ضعّفه أحمد وغيره وقد تأوّله بعض الناس على أنها لا ترد طالب مال، لكن ظاهر الحديث وسياقه يدل على خلاف ذلك.

ومن الناس من اعتقد ثبوته، وأن النبي ﷺ أمره أن يمسكها مع كونها لا تمنع الرجال، وهذا مما أنكره غير واحد من الأئمة؛ فإن الله قال في كتابه العزيز: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً

(١) منهاج السنة النبوية (٣ / ٢١٠).
(٢) الفتاوى الكبرى (٢ / ٢٩٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٣ / ٢٨٦).
(٤) الفتاوى الكبرى (٣ / ١٠٨).

﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ النور: ٣"[١].

وقوله: "... وقد احتجوا بالحديث الذي فيه: «إنَّ امرأتي لا ترد يد لامس فقال: طلقها فقال: إني أحبها قال: فاستمتع بها». الحديث رواه النسائي وقد ضعفه أحمد وغيره، فلا تقوم به حجة في معارضة الكتاب والسنة، ولو صح لم يكن صريحا؛ فإن من الناس من يؤول «اللامس» بطالب المال لكنه ضعيف، لكن لفظ «اللامس» قد يراد من مسها بيده وإن لم يطأها؛ فإن من النساء من يكون فيها تبرج، وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها لم تنفر عنه ولا تمكنه من وطئها، ومثل هذه نكاحها مكروه؛ ولهذا أمره بفراقها ولم يوجب ذلك عليه لما ذكر أنه يحبها؛ فإن هذه لم تزن ولكنها مذنبة ببعض المقدمات ولهذا قال: «لا ترد يد لامس» فجعل اللمس باليد فقط ولفظ «اللمس والملامسة» إذا عني بهما الجماع لا يخص باليد بل إذا قرن باليد فهو كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ فِي قِرۡطَاسٖ فَلَمَسُوهُ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ "[٢].

وقوله: "... وقد رُوي النقض به عن بضعة عشر من الصحابة عن النبي ﷺ، وجاء النقض بمسه عن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وزيد بن خالد، والبراء بن عازب، وابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنهم،

(١) المصدر السابق (٣ / ١٥٠) مجموع الفتاوى (٣٢ / ١١٦).

(٢) الفتاوى الكبرى (٣ / ١٧٦).

وهو شيء لا يُدرك بالرأي والقياس، فعُلم أنَّهم قالوا عن توقيف من النبي ﷺ، ولا يعارض هذا أن يكون هو المتمسك باستصحاب الحال والبراءة الأصلية".

وقوله: "... وأما حديث قيس[٣] وأبي أُمامة[٤] فعنه أجوبة: أحدها تضعيفه، فقد ضعفه أحمد ويحيى، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: "قيس لا تقوم به حجة، وجعفر بن الزبير كذبه شعبة"، وقال البخاري والنسائي: "هو متروك".

وقوله: "... وثانيها أنه منسوخ؛ لأن طلق بن علي الحنفي كان قدومه وهم يؤسسون المسجد رواه الدراقطني، وتأسيس المسجد كان في السنة الأولى من الهجرة، وأخبار الإيجاب من رواتها أبو هريرة، وإنما أسلم ورأى النبي ﷺ بعد خيبر في السنة السابعة من الهجرة، وبسرة بنت صفوان أسلمت عام الفتح في السنة الثامنة"[٥].

- وقوله: "... وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس قال: كان الطلاق الثلاث على عهد

(٣) حديث قيس بن طلق« هل هو إلا بضعة منك» أخرجه أحمد (٤/ ٢٢، ٢٣)، وأبو داود (١/ ١٢٧)، ح (١٨٢)، والترمذي (١/ ١٣١: ٨٥)، والنسائي (١/ ١٠١)، وابن ماجه (١/ ١٦٣: ٤٨٣)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٢٣: ١١١٦، ١١١٧)، وغيرهم، بلفظ «هل هو إلَّا بضعة منك».

(٤) حديث أبي أُمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ، سئل عن مس الذكر؟، فقال: «ليس فيه وضوء، إنما هو منك» سنن ابن ماجه (١/ ١٦٣).

(٥) شرح العمدة (١ / ٣٠٧- ٣٠٨).

رسول الله ﷺ وأبى بكر وصدرا من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. وفى مسند الإمام أحمد بإسناد جيد عن ابن عباس أن رُكانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فقال النبي هي واحدة. ولم ينقل أحد عن النبي بإسناد ثابت أنه ألزم بالثلاث لمن طلقها جملة واحدة، وحديث ركُانة الذى يروى فيه أنه طلقها البتة، وأن النبي سأله وقال: ما أردت إلا واحدة ضعيف عند أئمة الحديث، ضعفه أحمد والبخاري وأبو عبيد وابن حزم؛ بأن رواته ليسوا موصوفين بالعدل والضبط، وبيّن أحمد أن الصحيح في حديث ركانة أنه طلقها ثلاثا، وجعلها واحدة، وقد بسطنا الكلام فى غير هذا الموضع والله أعلم"[1].

وقوله: "... وعمدة الذين نجسوه، احتجاجهم بحديث رواه أبو داود وغيره عن النبي ﷺ «أنه سُئل عن فأرة وقعت في سمن؟ فقال: إنْ كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم، وإن كان مائعا فلا». وهذا الحديث إنما يدل لو دل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة، فكيف والحديث ضعيف، بل باطل، غلط فيه معمر على الزهري غلطا معروفا عند النقاد الجهابذة، كما ذكره الترمذي عن البخاري.

ومن اعتقد من الفقهاء أنه على شرط الصحيح فلم يعلم للعلة الباطنة فيه، التي توجب العلم ببطلانه، فإن علم العلل من خواص علم أئمة الحديث، ولهذا بيَّن البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية، وأن الحديث الصحيح هو على طهارته أدل منه على النجاسة فقال: (باب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب) فقال: حدثنا عبدان قال: حدثنا عبد الله يعني ابن المبارك - عن يونس، عن الزهري، أنه سُئل عن الدابة التي تموت في الزيت، أو السمن وهو جامد، أو غير جامد، الفأرة أو غيرها قال: بلغنا «أن رسول الله ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن بما قرب منها فطرح ثم أكل» بل قيل أن لا يكون بالحجاز جامدا بحال، فإطلاق النبي ﷺ الجواب من غير تفصيل يوجب العموم، إذ السؤال كالمعاد في الجواب، فكأنه قال: إذا وقعت الفأرة في السمن فألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم، وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يتنزل منزلة العموم في المقال، ... وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح التسوية بين الماء والمائعات" [2].

المطلب الثالث: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مخالفتها لما عُرف من سرعة استحضار شيخ الإسلام للحديث.

لقد شهد العلماء المعاصرون رحمهم الله لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بسرعة استحضاره لما أرده من العلم والمسال وللحديث،كالحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي وغيره، حيث قال: "وله خبرة بالرجال، وجرحهم وتعديلهم، وطبقاتهم،

(١) مجموع الفتاوى (٣٣ / ٦٧).

(٢) الفتاوى الكبرى (١/ ٤٤١-٤٤٣).

ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، والصحيح والسقيم، مع حفظه لمتونه، التي انفرد به، فلا يبلغ أحد من العصر رتبته يقاربه، **وهو عجيب في استحضاره**، واستخراج الحجج منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة، والمسند، بحيث يصدق عليه أن يقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث"[١].

وقال أيضا: "سمع الحديث، وأكثر بنفسه من طلبه، وكتب وخرَّج، ونظر في الرجال والطبقات، وحصَّل ما لم يُحصِّله غيره. برع في تفسير القرآن، وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال، وخاطر إلى مواقع الإِشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يُسبق إليها. وبرع في الحديث وحفظه، فقلَّ من يحفظ ما يحفظه من الحديث، معزواً إلى أصوله وصحابته، **مع شدة استحضاره له** وقت إقامة لدليل"[٢].

وقال أيضاً: "ولما كان معتقلا بالإسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يجيز له مروياته وينص على أسماء جملة منها فكتب في عشر ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر محدث يكون"[٣].

وقال أيضاً: "كان إماماً متبحراً في علوم الديانة، **صحيح الذهن، سريع الإِدراك**، سيال الفهم"[٤].

وقال أيضاً: "وأما التفسير فمسلَّم إليه، **وله من استحضار الآيات من القرآن** - وقت إقامة الدليل بها على المسألة - قوة عجيبة. وإذا رآه المقرئ تحيَّر فيه. ولفرط إمامته في التفسير، وعظم اطلاعه. يبين خطأ كثير من أقوال المفسرين، وهي أقوالا عديدة،وينصر قولا واحدا، موافقا لما دلَّ عليه القرآن والحديث"[٥].

وقال الذهبي في ترجمة ابن تيمية:" وله باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين وقل أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأربعة وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة وصنف فيها واحتج لها بالكتاب و السنة"[٦].

وقول محمد بن أحمد بن عبدالهادي: "قلت: وله خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، **وبالصحيح والسقيم، مع حفظه لمتونه الذي انفرد به، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ولا يقاربه، وهو عجب في استحضاره واستخراج الحجج** منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة

(١) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية للذهبي (ص:٦٥-٦٦) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٠).
(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٧).
(٣) الرد الوافر (ص: ٣٤).
(٤) المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٢٥).
(٥) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية للذهبي (ص:٦٧) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠١).
(٦) الرد الوافر (ص: ٣٤).

والمسند؛ بحيث يصدق عليه أن يقال: ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي"[1].

وقال محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني (ت:٧٢٧هـ): "كان إذا سُئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذاك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرفه مثله. وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جالسوه استفادوا منه في مذهبهم أشياء، ولا يُعرف أنه ناظر أحدا فانقطع منه، ولا تكلم في علم من العلوم - سواء كان من علوم الشرع أو غيرها - إلا فاق فيه أهله، واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها"[2].

وقال السخاوي رحمه الله: "وحينئذ فيعتمد مقالة الشيخ تقي الدين ابن تيمية حيث حكم على اللفظ المسؤول عنه بالوضع وناهيك به اطلاعًا وحفظًا أقر له بذلك المخالف والموافق، وكيف لا يعتمد كلامه في سبيل هذا وقد قال عنه الحافظ شمس الدين الذهبي: ما رأيت أشد استحضارًا للمتون وعزوها منه، وكان السنة نصب عينيه وعلى طرف لسانه بعبارة رشقة... وعين مفتوحة. انتهى.

ووصفه الإمام فتح الدين ابن سيد الناس مصنف "السيرة النبوية" المشهورة وغيرها فقال:" وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا - إلى أن قال- أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته. انتهى.

نعم قد نُسبتْ إليه مسائل أنكرت عليه مُقرِّرة عند أهل العلم، والسعيد من عدت غلطاته رحمه الله وإيانا".[3]

المطلب الرابع: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان لموقف الحافظ ابن حجر من شيخ الإسلام ابن تيمية:

وحين الرجوع لتراجم العلماء الذين ترجم لهم الحافظ ابن حجر في كتبه مثل كتابه "إنباء الغمر"، و"الدرر الكامنة"، نجد حرصه الشديد على ذكر أخبار أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني العامة والخاصة، ومواقفه الصغيرة والكبيرة، مما يدل على تمام عنايته وإلمامه بأخباره وأحواله وسيرته وشخصيته، فلو أنه وجد فيه تشددا في قبول الحديث وتعنتا في رده لقال هذا، وخصوصا أنه رماه بالميل عن علي، وهذه أقوى من مسألة التشدد في النقد.

وهذه نماذج تدل على ما ذكرتُه، فقال في ترجمة:

- "محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي الجزري

(١) العقود الدرية (ص: ٤٠-٤١) ويُنظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٠) والشهادة الزكية (ص: ٤١).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٤٩٨).

(٣) الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (١/ ١٦٨-١٦٩).

ثم الدمشقي ابن الظهير، سمع من ابن الخباز وغيره، وأكثر عن أصحاب الفخر بطلبه، وكان خيِّراً، إلا أنه يتغالى في مقالات ابن تيمية[١].

● وقال في ترجمة محمد شاه بن دنيا، جمال الدين الساقي: "وحُبب إليه كلام ابن تيمية، فكان يتغالى في تحصيله ويتعصب له، مع أنه كان شافعي المذهب"[٢].

● وقال في ترجمة يوسف بن ماجد بن أبي المجد بن عبد الخالق المرداوي، ولي الدين الحنبلي، كان فاضلا في الفقه، وامتحن مرارا بسبب فتياه بمسألة ابن تيمية في الطلاق، وكذا في عدة من مسائله، وقد حدث عن الحجاز وابن الرضي والشرف بن الحافظ وغيرهم، وكان شديد التعصب لمسائل ابن تيمية، وسجن بسبب ذلك ولا يرجع، حتى بلغه أن الشيخ شهاب الدين بن المصري حط على ابن تيمية في درسه بالجامع، فجاء إليه فضربه بيده وأهانه[٣].

● وقال: "وبلغنا أن جماعة من الشافعية والحنابلة والمالكية يظهرون البدع ومذهب ابن تيمية"[٤].

● وقال في ترجمة محمد بن أبي بكر بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر بن هبة الله النصيبي شمس الدين، أحد الأعيان الحلبي: "وبيَّض من مصنفات ابن تيمية كثيرا، وكان معتنيا به محبا فيمن يحبه"[٥].

● وقال في ترجمة أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن عبد الرحيم بن يوسف بن شمير بن خازم المصري أبو هاشم ابن البرهان الظاهري التيمي: "واشتغل بالفقه على مذهب الشافعي، ثم صحب شخصا ظاهري المذهب فجذبه إلى النظر في كلام أبي محمد بن حزم فأحبه، ثم نظر في كلام ابن تيمية فغلب عليه حتى صار لا يعتقد أن أحدا أعلم منه"[٦].

● وقال في ترجمة :علي بن غريب البرجمي، أحد المشايخ المعتقدين، وكان بزي الجند، وكان كثير التعصب لابن تيمية وأتباعه، مات في ربيع الآخر.[٧]

● وقال في ترجمة :إبراهيم بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الصالحي الحنبلي تقي الدين وسعى في الصلح وتشبه بابن تيمية مع غازان ثم رجع إلى دمشق وقرر مع أهلها أمر الصلح فلم يتم لم أمر وكثر ترداده إلى اللنك ليدفع عن المسلمين فلم يجب سؤاله وضعف عند رجوعهم، ولقيته وسمعت منه قليلاً ومات بعد الفتنة بأرض البقاع في أواخر شعبان ولم

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ١٨٢).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٤).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٥٢).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٥٩).
(٥) المصدر السابق (١/ ٣٤٣-٣٤٤).
(٦) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٢٢٣-٢٢٤).
(٧) إنباء الغمر بأبناء العمر - ابن حجر - (ج ١ / ص ٤٠).

يخلف بعده في مذهبه ببلده مثله.[١]

- وقال في ترجمة :أبو بكر بن علي بن يوسف الهاشمي الحسني الموصلي "وكان يحفظ شيئا من البخاري بأسانيده وكثيرا من كلام ابن تيمية"[٢].
- وقال في ترجمة: "إبراهيم بن خليفة بن محمد بن خلف المنبجي،.. واشتغل بدمشق، ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فكان لا يفارقه، وانتفع بصحبته"[٣].
- وقال في ترجمة: "....وكان مع مخالفته للشيخ تقي الدين ابن تيمية لا يهجره، ولما مات شيع جنازته وقعد لعزائه"[٤].
- وقال في ترجمة:..... يقال: إنَّ ابن تيمية أجازه بالإفتاء[٥].
- وقال في ترجمة: "أحمد بن محمد بن مري البعلي الحنبلي كان منحرفا عن ابن تيمية ثم اجتمع به فأحبه وتلمذ له وكتب مصنفاته وبالغ في التعصب له[٦].
- وقال في ترجمة: "ويميل إلى ابن تيمية ويتعصب له ويرد على من يرد عليه[٧].
- وقال في ترجمة: "وكان ابن تيمية يعظمه ويعترف بصلاحه، وحسبك بذلك، ولم يزل على حالته المثلى إلى أن انتقل إلى الله[٨].
- وقال في ترجمة: "وصار يصرح بتخطئة جماعة من أكابر الفقهاء على طريقة ابن تيمية"[٩].
- وقال في ترجمة: "وكان يعظم الشيخ تقى الدين ابن تيمية ويذب عنه مع مخالفته له في أشياء وتخطئته له[١٠].
- وقال في ترجمة: "وكان يحب كلام ابن تيمية، ونسخ منه الكثير، وله أشعار على طريقته في الاعتقاد، وامتحن وأوذي بسبب ذلك[١١].
- وقال في ترجمة: "واشتغل بالفقه ولازم الشيخ تقى الدين ابن تيمية وتمهر به[١٢].
- وقال في ترجمة: "وذكر أن ابن تيمية أنشده وهما في الاعتقال:

لا تفكرن وثق بالله إنَّ له
ألطافا دقت عن الأذهان والفطنِ
يأتيك من لطفه ما ليس تعرفه
حتى تظن الذى قد كان لم يكنِ[١٣].

- وقال في ترجمة: "فاطمة بنت عياش بن أبى الفتح البغدادية، أم زينب الواعظة كانت تدري الفقه جيداً، وكان ابن تيمية يثنى عليها

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ١٥٠).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٢٦).
(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ٢٥).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٦).
(٥) المصدر السابق (١/ ١٣٩).
(٦) المصدر السابق (١/ ٣٥٨).
(٧) المصدر السابق (٢/ ٨٩).
(٨) المصدر السابق (٢/ ١٩٣).
(٩) المصدر السابق (٢/ ٣١٢).
(١٠) المصدر السابق (٤/ ٣١).
(١١) الدرر الكامنة (٤/ ٣٦).
(١٢) المصدر السابق (٤/ ١٩٨).
(١٣) المصدر السابق (٤/ ٢١٣).

ويتعجب من حرصها وذكائها، وانتفع بها نساء أهل دمشق لصدقها في وعظها وقناعتها، ثم تحولت إلى القاهرة"[١].

● وقال في ترجمة: "محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحيم المارديني الصفار ابن عز الدين، وكان من خواص ابن تيمية"[٢].

● وقال في ترجمة: "وقدم دمشق بعد زيارة القدس... فبهرت فضائله وسمع كلامه الشيخ تقي الدين ابن تيمية: فبالغ في تعظيمه، قال مرة اسكتوا حتى نسمع كلام هذا الفاضل الذي ما دخل البلاد مثله، وكان يلازم الجامع الأموي ليلا ونهارا مكبا على التلاوة وشغل الطلبة" [٣].

● وقال في ترجمة: "وهو ممن رثى ابن تيمية"[٤].

● وقال في ترجمة: وكان يحط على ابن تيمية من أجل حطه على ابن عربي، ولكنه كان لا يعرف ما يعاب به ابن عربي، إلا لكونه منسوباً إلى الزهد"[٥].

● وقال في ترجمة: "دفن بمقابر الصوفية بالقرب من ابن تيمية وكان الجمع في جنازته متوفرا جداً"[٦].

● وقال في ترجمة: "إبراهيم بن داود الآمدي ثم الدمشقي أبو محمد نزيل القاهرة، أسلم على يد الشيخ تقي الدين ابن تيمية وهو دون البلوغ، وصحبه إلى أن مات" [٧].

● فهذه النصوص وغيرها كثير تدل على ما ذكرتُ من شدة عناية الحافظ ابن حجر: بأخبار ابن تيمية وبأصحابه ممن صحبه أو تأثر به أو صحبه، أو كان من خواصه، أو رثاه أو أسلم على يديه، أو بيض مصنفاته، بل حتى ما اعتنى بذكر شعره وهو معتقل، أو كان ممن يحط عليه.

● وإذا كان الأمر كذلك فَلِمَ لَمْ يصف أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ): بالتشدد في نقد الحديث.

كذلك كان الحافظ ابن حجر ينقل عن شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني في كثير من كتبه، وكان حريصاً كل الحرص عن النقل عنه، فتارة يوافقه، وغالبا يخالفه، وهذه مجموعة من النقول التي تبرز وتوضح هذا:

القسم الأول: نقله عنه مرتضيا كلامه وموافقاً له:

"قلت: وكأنه عَنِي بهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية فإني رأيتُ فيما حكاه عن بعض ثقات أصحابه ما ملخصه: الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملا بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف، وهو الذي ذكره

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٦٥).
(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٦٥).
(٣) المصدر السابق (٦/ ٨٥).
(٤) المصدر السابق (٦/ ٨٩).
(٥) المصدر السابق (٦/ ١٥٨).
(٦) المصدر السابق (٦/ ٢٣٣).
(٧) إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٤٩٦).

جمهور المصنفين في أصول الفقه، كشمس الأئمة السرخسي وغيره من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية"[١].

"أقول: أراد الشيخ بذكر هذين الرجلين كونهما من أهل الحديث، وإلاَّ فقد قدمنا من كلام جماعة من أئمة الأصول موافقته على ذلك وهم قبل ابن الصلاح.

نعم، وسبق ابنَ طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي وأبي عبد الله الحميدي، بل نقله ابن تيمية كما تقدم عن أهل الحديث قاطبة"[٢] .

"وقد روينا عن العلامة تقي الدين ابن تيمية قال: "ليس في المسند عن الكذابين المتعمِّدين شيء، بل ليس فيه من الدعاة إلى البدع شيء، فإن أُريد بالموضوع، ما يتعمَّد صاحبه الكذب، فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في "المسند"، ومتى وقع منه شيء فيه ذهول أمر بالضرب عليه حال القراءة.

وإن أُريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل فيجوز والله أعلم"[٣] .

"وجزم ابن تيمية في الرد على الرافضي بما قلته"[٤].

"وقال إمام الحرمين في الإرشاد في أثناء الكلام مع العيسوية: "وقد علمنا ضرورة أنه ﷺ ادَّعى كونه مبعوثا إلى الثقلين، وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين"[٥].

وينقل آراء واختياراته في مسائل الفقه ،ففي مسألة الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم قال: "وأما المؤمنون فاختلف فيه فقيل: لا تجوز إلا على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكي عن مالك كما تقدم وقالت طائفة لا تجوز مطلقا استقلالا وتجوز تبعا فيما ورد به النص أو ألحق به لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ولأنه لما علمهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم وأبو المعالي من الحنابلة وقد تقدم تقريره في تفسير سورة الأحزاب وهو اختيار بن تيمية من المتأخرين"[٦].

وينقل كلامه حتى في مسائل الإعراب "وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في الرد على الرافضي لا نسلم أنها موصولة "[٧] .

"ووقع في رواية سعيد بن منصور عند مسلم «ولا يرقون» بدل «ولا يكتوون»، وقد أنكر

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٠).
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٧٣).
(٤) فتح الباري (١/ ٢٠٩).
(٥) فتح الباري (٦/ ٣٤٥).
(٦) فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٧٠).
(٧) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٥٣١).

الشيخ تقي الدين ابن تيمية هذه الرواية، وزعم أنها غلط من راويها، واعتل بأن الراقي يحسن إلى الذي يرقيه، فكيف يكون ذلك مطلوب الترك، وأيضا فقد رقى جبريل النبي ﷺ ورقى النبي أصحابه وأذن لهم في الرقى" [(١)].

ما خالف فيه ابن تيمية في مواطن، منها: قوله:

"وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية"[(٢)].

وقال النووي: "المختار: أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة، وقد قال أبو هريرة راوي الحديث: إنَّ الفضل بالمشي إلى المسجد لا يكفي، وأفرط ابن حزم فقال: يجب على كل أحد، وجعله شرطا لصحة صلاة الصبح، ورده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث؛ لتفرد عبد الواحد بن زياد به، وفي حفظه مقال، والحق أنه تقوم به الحجة"[(٣)].

القسم الثاني: ما يتعلق بالأحاديث الواردة في فضائل علي رضي الله عنه:

فقد خالف الحافظ ابن حجر شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني صراحة في عدة أحاديث، والنقل الذي استدل به اللكنوي ومن وافقه لم يشر الحافظ ابن حجر فضلا أن يصرح بتشدد أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني وتعنته في قبول الحديث، مع أن المقام مناسب لهذا، مما يدل أن وصف أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني بالتشدد دعوى عارية عن الصحة والدليل جملة وتفصيلاً[(٤)].

المطلب الخامس: الرد على هذه الدعوى من خلال تحليل النص الذي استدل به من قال بتشدد ابن تيمية:

يحسن بنا هنا قبل تحليل النص الذي اعتمد عليه اللكنوي ومن وافقه أن نذكر نص الحافظ ابن حجر، قال الحافظ ابن حجر: "وقد طالعتُ الرد المذكور، فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الواهيات والموضوعات، لكنه ردَّ في رده كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان قابل للنسيان"[(٥)].

فيلاحظ في كلام الحافظ ابن حجر قوله: "**لكنه ردَّ في ردِّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانها؛ لأنه كان لاتساعه**

(١) المصدر السابق (١١/ ٤٠٨).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٤١٠) يقصد تسلسل الحوادث.

(٣) المصدر السابق (٣/ ٤٤).

(٤) سيأتي مزيد بيان لهذا في المطلب القادم.

(٥) لسان الميزان (٦/ ٣٢٠).

في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان عامد للنسيان".

فعزى الحافظ ابن حجر سبب تضعيف بن تيمية لها إلى عدم الاستحضار لها، وإلى ما جُبل عليه الإنسان من الذهول والنسيان، ولم يعز في كلامه-كما هو ظاهر- التضعيف إلى التشدد كما فهمه من فهمه من المعاصرين؛ فظهر بهذا التقرير أنَّهم حمَّلوا كلام الحافظ ابن حجر ما لا يحتمله من المعاني حتى البعيدة منه.

على أن قول الحافظ ابن حجر: "**التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانها**" هذا مخالف لما عُرف عن ابن تيمية بشهادة من هم أعلم من الحافظ ابن حجر وأدرى بابن تيمية منه؛ حيث عَرَفوه عن كثب ومعايشة كما تقدم في المطلب السابق قريبا.

على أنَّ واقع الحال يدل على أن الحافظ ابن حجر لا يرى تشدد ابن تيمية أنه حين تعرَّض لذكر بعض الأحاديث الواردة في فضائل علي رضي الله عنه وذهب ابن حجر إلى تصحيحها وذكر رأي شيخ الإسلام ابن تيمية ورده لم يصفه بالتشدد، فمن ذلك أنه قال في حديث المؤاخاة:-: «وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصا مؤاخاة النبي ﷺ لعلي قال: لأنَ المؤاخاة شُرعت لإرفاق بعضهم بعضا؛ ولتأليف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة النبي ﷺ لأحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري. وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة؛ لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى، فآخى بين الأعلى والأدنى؛ ليرتفق الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى وبهذا تظهر مؤاخاته ﷺ لعلي رضي الله عنه؛ لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر، وقصة المؤاخاة أخرجها الحاكم من طريق جمُيع بن عُمير عن ابن عمر « آخى رسول الله ﷺ بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عبد الرحمن بن عوف وعثمان» وذكر جماعة قال: فقال: علي يا رسول الله إنك آخيت بين أصحابك، فمن أخي؟ قال: أنا أخوك» وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به»[1]. انتهى.

- وقال أيضاً في حديث رد الشمس: "وروى الطحاوي والطبراني في" الكبير" والحاكم والبيهقي في "الدلائل" عن أسماء بنت عُميس أنه ﷺ دعا لما نام على ركبة علي ففاتته صلاة العصر فردت الشمس حتى صلى علي ثم غربت وهذا أبلغ في المعجزة وقد أخطأ بن الجوزي بإيراده له في الموضوعات وكذا ابن تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعم وضعه والله أعلم"[2].

---

(١) فتح الباري (٧ / ٢٧١) بتصرف يسير، وجُميع بن عُمير قال البخاري: فيه نظر التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٤٢) وقال ابن حبان:كان رافضيا يضع الحديث، وقال بن نمير: جميع بن عمير من أكذب الناس. المجروحين لابن حبان (١/ ٢١٨).

(٢) فتح الباري (٦/ ٢٢٢-٢١٣).

ثم أنه لو سُلم جدلًا أن عبارة الحافظ ابن حجر: تفيد أن شيخ الإسلام متشدد في نقد الحديث وفي قبوله؛ فإن هذا من الجرح المجمل الذي لا يقبل إلا مفسراً، وهذا متفق عليه عند العلماء قاطبة، والحافظ ابن حجر: لم يأت بأمثلة تدل على أن شيخ الإسلام ابن تيمية رد في رده على ابن مطهر الحلي أحاديث بأسانيد جياد.

ثم أنه لو سُلم أيضاً أن عبارة الحافظ ابن حجر تفيد أن شيخ الإسلام متشدد في نقد الحديث وفي قبوله؛ وتنزلنا مع هذه العبارة ،فهي في كتاب مخصوص، وهو" منهاج السنة" في رده لبعض الأحاديث في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وليست حكماً عاماً على ابن تيمية في جميع كتبه، كما عمَّمها من عمَّمها.

وعلى سعة اطلاع اللكنوي والتهانوي والشيخ أبي غدة أيضاً لم يضربوا أمثلة توضح تشدد شيخ الإسلام. والدعاوى ما لم تقميوا عليها بينات أبناؤها أدعياءُ.

أنَّ الأصل المتفق عليه بين كل العلماء قاطبة: أن لا يقبل قول عالم في آخر إلا بحجة بيَّنة صحيحة، فليس قبول تصحيح الحافظ ابن حجر للحديث بأولى من قبول تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية، للحديث، خصوصا أن شيخ الإسلام أعلم من الحافظ ابن حجر في الحديث وفي نقده، وأدرى منه به وفيه.

وعلى فرض التنزل مع اللكنوي ومن وافقه أن عبارة الحافظ ابن حجر تفيد أن شيخ الإسلام ابن تيمية متشدد فظاهر تحاملهم على ابن تيمية، إذ كيف يقبلون قول الحافظ ابن حجر في ابن تيمية بغير حجة صحيحة وظاهرة وبيِّنة سالمة من المعارض، وهذا مما يجعل الريبة واقفة فيهم أن وراء نعت ابن تيمية بالتشدد ما وراءه.

أن الحافظ ابن حجر كثيرا ما يعتمد في تضعيفه للحديث وتصحيحه على ظاهر الصناعة الحديثية، بينما شيخ الإسلام لا يعتمد على هذا الجانب فقط مع أنه مهم ولكنه يسبر متون الأحاديث، ويقارنها بغيرها، وينظر مدى موافقتها للنصوص الشريعة وقواعدها العامة، وهذا ما يجعل النَفْسَ تسكن في الغالب لما حكم عليه ابن تيمية وتميل إليه مما حكم عليه الحافظ ابن حجر، وإذا كان ذلك كذلك فحكم الحافظ ابن حجر على الأحاديث فيه نظر.

أن المتعقبين على الحافظ ابن حجر في تصحيح للحديث وفي توثيقه للرجال كثير، وكثيرا ما يخالف الحافظُ ابن حجر رحمه الله الصواب ويترك مجالا للمتعقب عليه، وهذا ظاهر عند كل من اشتغل بالصناعة الحديثية، على العكس في ابن تيمية، فإن التعقب عليه ليس بالأمر السهل، فلعل هذه الأحاديث التي قال عنها الحافظ ابن حجر إنها بأسانيد جياد من هذا الباب.

وغالب التعقب على ابن تيمية يكون في شيء لا يذكر كلفظة في حديث أخطأ في نسبتها ونحو هذا، أما بخصوص المسألة المبحوثة وهي أنه متشدد في قبول الحديث، ومتسرع في تضعيف حديث فنادر، وإنْ وُجد فلا يكاد يُذكر.

أنه لو استفيد أو سُلّم أن من تلك العبارة وصاحبها أن ابن تيمية متشدد فالحافظ ابن حجر في الأصل ومن وافقه كاللكنوي معروف عنهم التساهل في قبول الأحاديث، وقد نص غير واحد على تساهل الحافظ ابن حجر، قال الغماري: "والحافظ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم للحديث، ولا يكادان يصرحان بوضع حديث إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار؟"[(١)].

وفي غير موطن بيَّن الشيخ الألباني بعض ما عند الحافظ ابن حجر من التساهل، فمن ذلك قوله:

"قلت: لقد تساهل الحافظ في قوله في شهر أنه حسن الحديث"[(٢)].

"ومن ذلك تعلم أيضا تساهل الحافظ في قوله في" الفتح "(١٠/٦٠٠):" وللمصنف أيضا في "الأدب المفرد" والطبراني بسند لا بأس به عن ابن عباس قال: "... فذكره موقوفا" [(٣)].

"ومن هذا؛ تعلم تساهل الحافظ أو خطأه في قوله في "الفتح" (١٢/ ٨٩) - بعد أن ذكر الطرف الأول من الرواية الأولى من قول أبي عائشة، وعزاه لابن ماجه والحاكم-: "وسنده حسن، وقد صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث في رواية الحاكم" [(٤)].

"كذلك تساهل الحافظ حين قال في "الفتح" (١٢٧/١٣): "أخرجه البيهقي بسند ضعيف" !وكيف لا؟! وهو قال فيه في "التقريب": "متروك، رماه أحمد بالكذب"[(٥)].

"ومما تقدم تعلم تساهل الحافظ في "الفتح" (١١/ ٤٧٤) بعد الحديث: "ورجال سنده كلهم مدنيون، وقد ضاق مَخْرجه على الإسماعيلي، وأبي نعيم وسائر من استخرج على "الصحيح"؛ فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه" [(٦)].

"إنَّ من تساهل الحافظ تجاه" صحيح البخاري" أنه بُدَيْلَ أن يحقق في هذا الحديث ما استفدناه منه - من تضعيفه لراويه (الفضيل) في كتابَيْه المشار إليهما - أغفل الكلام عنه؛ بل وذكر متابعاً للبخاري في روايته إياه عن عمرو بن علي، ألا وهو (علي بن إسماعيل بن حماد)، والبخاري ليس بحاجة لمتابع - كما لا يخفى -، هذا لو كان (علي) هذا

(١) المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (ص: ٥٦).
(٢) أحكام الجنائز (١/ ٢٢٨).
(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦/ ٨٩).
(٤) المصدر السابق (٩/ ٤١٧).
(٥) المصدر السابق (١٣/ ٤٥٠).
(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٤/ ١٠٣٢).

ثقة؛ فكيف وهو - كما في "اللسان" - كان اختلط في آخر عمره؟!"[(١)].

"وقد تساهل الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢٨٤/١)، وفي "التلخيص" (٣٨١/١)؛ فقال: "إسناده حسن!"[(٢)].

"قلت: لقد تساهل الحافظ في قوله في شهر إنه حسن الحديث، مع أنه قال فيه في «التقريب»: «كثير الأوهام» كما سبق، ومن المعلوم أن من كان كذلك فحديثه ضعيف لا يحتج به، كما قرره الحافظ نفسه في «شرح النخبة»"[(٣)].

تنبيه: وهذه العبارة ليست وصفًا عاماً على الحافظ ابن حجر لكن تدل على الأقل أن فيه تساهلاً.

والمطالع الباحث في الصاعة الحديثية سواء أكانت في الرجال أو في الأحاديث يجد أنَّ ابن حجر في نقده للأحاديث صحة ما قاله الغماري والألباني.

المطلب السادس: الرد على هذه الدعوى من خلال بيان مواقف العلماء من ابن تيمية:

١- أن نقاد الحديث ومن ترجم لابن تيمية تعقبوه في مسائل مختلفة ومنها الحديث، ولم يتعقبوه في تضعيف الأحاديث في فضائل عليﷺ فمن ذلك الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ):

- فبيّن بعض أوهام ابن تيمية في "ميزان الاعتدال" ولم يذكر أو يصف ابن تيمية بالتشدد في نقد الحديث ولا بالتعنت في قبوله، قال في "الميزان": "علي بن مُسهر، عن صالح بن حيَّان، عن ابن بُريدة، عن أبيه قال: كان حي من بنى ليث على ميلين من المدينة، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه، فأتاهم وعليه حُلة، فقال: إنَّ رسول الله ﷺكساني هذه، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان خطبها، فأرسل القوم إلى رسول الله ﷺ فقال: كذب عدو الله، ثم أرسل رجلا فقال: إنْ وجدته حيا فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتا فأحرقه، فجاء فوجده قد لدغته أفعى فمات، فحرقه بالنار، فذلك قول رسول الله ﷺ: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» تفرد به حجاج بن الشاعر، عن زكريا بن عدى، عنه.

وروى سويد عن علي قطعة من آخر الحديث.

ورواه كله صاحب "الصارم المسلول" من طريق البغوي، عن يحيى الحماني، عن علي بن مسهر، وصححه، ولم يصح بوجه.

وقال ابن حبان: صالح بن حيان القرشي، عن أبى وائل، وابن بريدة، ونافع.

وعنه مروان الفزاري، ويعلى بن عبيد، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد.

(١) المصدر السابق (١٤/ ١٠٥٥).

(٢) صحيح أبي داود ١/ ٨٦).

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة (٢/ ٤١٨).

وقال ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ"[1].

● أنه حين ترجم لابن تيمية لم يذكر شيئًا قد يُوحي بأن ابن تيمية متشدد في قبول الحديث مع بيانه لبعض ما أُنكر عليه كقوله: وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا، وجسر هو عليها، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قياما لا مزيد عليه، وبدَّعوه وناظروه وكابروه، وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي، بل يقول الحق المر الذي أداه إليه اجتهاده، وحدة ذهنه، وسعة دائرته في السنن والأقوال، مع ما اشتهر عنه من الورع، وكمال الفكر، وسرعة الإدراك، والخوف من الله، والتعظيم لحرمات الله[2].

● وبخصوص تضعيفه لبعض الأحاديث الواردة في فضائل علي ﷺ خاصة فقد لخص الذهبي "منهاج السنة" ولم يتعقب ابن تيمية في حديثٍ ضعفه ابن تيمية في فضائل علي ﷺ، ولو كان ثمة شيء أخطأ فيه ابن تيمية أو جانب الصواب فيه لبيّنه الذهبي.

ولا يقال: إنَّ بيان الأوهام والأخطاء ينافي الاختصار؛ لأن الحافظ الذهبي اختصر "مستدرك الحاكم" وبيَّن كثيرا من أوهامه وأخطائه في تصحيح الأحاديث وفي الرجال.

بل إنَّ مقام الاختصار يقتضي البيان، ولا سيما من مثل الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي؛ لأنه معروف عنه التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وخصوصا إذا تعلق المقام بحقوق آخرين أو الحديث على وجه الخصوص، فهذه عادته فيما يختصره من الكتب كاختصاره لكتاب العلو.

قال في ترجمة أبي الفرج الأصبهاني: "قلتُ: رأيتُ شيخنا ابن تيمية يضعفه ويتّهمه في نقله ويستهول ما يأتي به، وما علمتُ فيه جرحاً إلا قول ابن أبي الفوارس: خلط قبل أن يموت وقد أثنى على كتابه "الأغاني" جماعة من جلة الأدباء. ومن تواليفه: "كتاب أخبار الطفيليين"، "كتاب أخبار جحظة"، كتاب أدب السماع.... قال هلال بن المحسن الصابي: كان أبو الفرج صاحب الأغاني من ندماء الوزير المهلبي، وكان وسخاً قذِراً لم يُغسل له ثوب أبداً منذ فصَّله إلى أن يتقطّع، وشِعْره جيد لكنّه في الهجاء أبلغ، وكانوا يتقون لسانه ويصبرون على مجالسته ومشاربته. ذكر ابن الصابي أنّ أبا القاسم الجهني محتسب البصرة كان من ندماء لمهلّبي، وكان يُورِد الطّامّات من الحكايات المُنْكَرة"[3].

وقال: قلت: وسمعت ابن تيمية ينشد ليونس:

موسى على الطور لما خرّ لي ناجى

واليثربي أنا جبتوه حتى جا

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٩٣).

(٢) العقود الدرية (ص: ١٣٣)، ويُنظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٦) في الأخير تصحيف لبعض الألفاظ.

(٣) تاريخ الإسلام (٨/ ١٠١).

"فقلت: هذا يحتمل أن يكون أنشده على لسان الربوبية، ويحتمل أن يكون وُضع على الشيخ يونس، فإن هذا البيت ظاهره شطح واتحاد. وفي الجملة لم يكن الشيخ يونس من أولي العلم، بل من أولي الحال والكشف، وكان عَرِياً من الفضيلة، وله أبيات منكَرة، كقوله:

موسى على الطور لما خرّ لي ناجى

واليثربي أنا جبتوه حتى جا

وكان شيخنا ابن تيمية يتوقف في أمره أولاً، ثم أطلق لسانه فيه وفي غيره من الكبار. والشأن في ثبوت ما يُنقَل عن الرجل، والله المطَّلع. وأما اليونسية: فهم شر الطوائف الفقراء، ولهم أعمال تدل على الاستهتار والانحلال قالاً وفعالاً، أستحي من الله ومن الناس من التفوّه بها، فنسأل الله المغفرة والتوفيق"[(١)].

وقوله: "وكان شيخنا ابن تيمية :، وغيره يحط على كلامه ويقول: تصوفه على طريقة الفلاسفة"[(٢)].

٢- أنَّ عادة المخالفين لشخص تتبع أوهامه وسقطاته التي يروها، حتى يبرروا تبديعهم له؛ ليقبل الناس كلامهم فيه، و ابن تيمية قام عليه علماء كُثر من أتباع المذاهب الأربعة وأنكروا عليه مسائل عدة و لم ينكروا عليه تضعيفه لأحاديث في فضائل علي ﷺ التي اتكأ عليها اللكنوي ومن تبعه، قال ابن سيد الناس رحمه الله: " كان يتكلم في التفسير؛ فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويَرِدون من بحر علمه العذب النمير، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير، إلى أَنْ دبَّ إليه من أَهل بلده داء الحسد، وأَكبَّ أَهل النظر منهم على ما يُنْتقد عليه في حنبليته من أُمور المعتقد، فحفظوا عنه في ذلك كلامًا؛ أَوسعوه بسببه ملامًا، وفوَّقوا لتبديعه سِهامًا. وزعموا أَنَّه خالف طريقتهم، وفرق فريقهم، فنازعهم ونازعوه،وقاطع بَعضهم وقاطعوه"[(٣)].

وقد نقم بعض علماء عصره عليه أشياء ،قال الحافظ الذهبي: "قام عليه خلق من العلماء بالمصرين فبدعوه وناظروه وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي بل يقول الحق إذا أداه إليه اجتهاده وحدة ذهنه وسعة دائرته"[(٤)].

و لم يَذكر أحد شيئًا له تعلق بفضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ،وإلاَّ لوصم مخالفزه بالنصب.

فمن أولئك العلماء الذين ناصبوا شيخ الإسلام العداء تاج الدين السبكي رحمه الله، فلم تأت مسألة كبيرة ولا صغيرة ولابن تيمية رأي خالف فيها بعض العلماء إلا بيَّن تاج الدين السبكي ذلك.

وكتاب "منهاج السنة" أثنى عليه والده تقي الدين مع شدة مخالفته لابن تيمية رحمهما الله تعالى، وعداوته الشديدة له في العقيدة وفي

(١) تاريخ الإسلام (١٣/ ٥٩٣).

(٢) المصدر السابق (٢٦ / ١٤٤).

(٣) الرد الوافر (ص: ٢٦-٢٧).

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٨٥-١٨٦).

الفقه كما سيأتي، ولم ينتقد عليه تضعيفه لأحاديث في فضائل علي ﷺ، بل وافقه، ولو وَجد ذلك لاتهمه بانتقاص علي ﷺ لأن عادة المخالف أن يجمع على مخالفه ما أمكن مما يمكن أن يستدل به عليه عن بُعده عن السنة، تفي الدين السبكي، فقال مثنياً على كتاب" منهاج السنة"، ومبينًا ما رأى أن ابن تيمية أخطأ فيه:

"إنَّ الروافض قوم لا خلاق لهم
من أجهل الخلق في علم وأكذبه
والناس في غنية عن رد إفكهم
لهُجنة الرفض واستقباح مذهبه
وابن المطهر لم تطهر خلائقه
داعٍ إلى الرفض غالٍ في تعصبه
لقد تقوَّل في الصحب الكرام ولم
ستحي مما افتراه غير منجبه
ولابن تيمية ردٌّ عليه وفى
مقصد الرد واستيفاء أضربه
لكنه خلط الحق المبين بما
يوشه كدرا في صفو مشربه
يخالط الحشو أنى كان فهو له
حثيث سير بشرق أو بمغربه
يرى حوادث لا مبدا لأولها
في الله سبحانه عما يظن به
لو كان حيا يرى قولي ويفهمه
رددتُ ما قال أقفو إثر سببه
كما رددتُ عليه في الطلاق وفي
ترك الزيارة ردا غير مشتبه
وبعده لا أرى للرد فائدة
هذا وجوهره مما أضن به
والرد يحسن في حالين واحدة
لقطع خصم قوي في تغلبه
وحالة لانتفاع الناس حيث به
هدى وربح لديهم في تطلبه
وليس للناس في علم الكلام هدى
بل بدعة وضلال في تكسبه
ولي يد فيه لولا ضعف سامعه
جعلت نظم بسيطي في مهذبه" [1]

تاج الدين السبكي انتقد ابن تيمية في مسائل، فمن ذلك قوله: "قلت: وقال أيضا بمنكرات من المسائل، فذهب فيما نقله أبو الحسن الجوزي في كتابه" المرشد شرح مختصر المزني" إلى أن الطلاق لا يقع بالصفات محتجا بأنه لما لم يجز نكاح المتعة لأنه عقد معلق بصفة فكذلك الطلاق بصفة عقد معلق، وهذا قول باطل هاجم على خرق الإجماع، وهو مثل قول الظاهرية كما صرح به ابن حزم في "المحلى" وغيره.

وقد أطال الشيخ الإمام الوالد الكلام على هذا، وحرَّر مخالفته للإجماع في كتابه الرد على ابن تيمية

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ١٧٦-١٧٧).

في مسألة الطلاق كتاب التحقيق الذى هو من أجل تصانيف الشيخ الإمام"[١].

وقوله: "وكان الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية مع ميله إليه يضع من هذا الكتاب أعني "منازل السائرين"" [٢].

وقوله: "ويعجبني من كلام الشيخ كمال الدين بن الزملكاني في رده على ابن تيمية قوله إنْ كانت الأشاعرة الذين فيهم القاضي أبو بكر الباقلاني والأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني وإمام الحرمين والغزالي وهلم جرا إلى الإمام فخر الدين مخانيث فليس بعد الأنبياء والصحابة فحل.

وأقول: إنْ كان هؤلاء أغمارا والأشعري يخلبهم فليس بعد الأنبياء والصحابة فطن في الله والمسلمين"[٣].

وقوله : "ووقفتُ له على تصنيف صنفه في نفي الجهة ردا على ابن تيمية لا بأس به وهو هذا "[٤].

وقوله: "واعلم أن هذه الرفقة أعني- المزي و الذهبي والبرزالي وكثيرا من أتباعهم- أضر بهم أبو العباس ابن تيمية إضرارا بيِّناً، وحملهم على عظائم الأمور أمرا ليس هينا، وجرهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم، وأوقفهم في دكادك من نار، المرجو من الله أن يتجاوزها لهم ولأصحابهم، وكان للمزي ديانة متينة وعبادة وسكون وخير"[٥].

وقوله: "ولما وقع من ابن تيمية في المسألة الحموية ما وقع وعقد له المجلس بدار السعادة بين يدي الأمير تنكز، وجُمعت العلماء أشاروا بأن الشيخ الهندي يحضر فحضر، وكان الهندي طويل النفس في التقرير، إذا شرع في وجه يقرره لا يدع شبهة، ولا اعتراضا إلا قد أشار إليه في التقرير؛ بحيث لا يتم التقرير إلا وقد بعُد على المعترض مقاومته، فلما شرع يقرر أخذ ابن تيمية يعجل عليه على عادته، ويخرج من شيء إلى شيء، فقال له الهندي: ما أراك يا ابن تيمية إلا كالعصفور حيث أردت أن أقبضه من مكان فر إلى مكان آخر. وكان الأمير تنكز يعظم الهندي ويعتقده، وكان الهندي شيخ الحاضرين كلهم، فكلهم صدر عن رأيه وحُبس ابن تيمية بسبب تلك المسألة، وهي التي تضمنت قوله بالجهة، ونُودي عليه في البلد وعلى أصحابه وعُزلوا من وظائفهم" [٦].

وقوله: "وصنَّف الرَّد على ابن تيمية في مسألتي الطلاق والزيارة وكتابا في تفضيل البشر على الملك جوَّد فيه" [٧].

وقوله: "قام حين خلط على ابن تيمية الأمر، وسوَّل له قرينه الخوض في ضحضاح ذلك الجمر،

(١) المصدر السابق (٢/ ٦٥).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٧٢).
(٣) المصدر السابق (٦/ ١٤٤-١٤٥).
(٤) المصدر السابق (٩/ ٣٥).
(٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ٤٠٠).
(٦) المصدر السابق (٩ / ١٦٤).
(٧) المصدر السابق (٩/ ١٩١).

حين سدَّ باب الوسيلة- يغفر الله له ولا حرمها- وأنكر شدّ الرحال لمجرد الزيارة،- لا وأخذه الله وقطع رحمها-، وما برح يدلج ويسير حتى نصر صاحب ذلك الحمى الذي لا ينتهك نصرا مؤزرا، وكشف من خبء الضمائر في الصدور عنه صدرا موغرا، فأمسك ما تماسك من باقي العُرى، وحصل أجرا في الدنيا وفي الآخرة، يرى حتى سهل السبيل إلى زيارة صاحب القبر عليه الصلاة والسلام"[1].

ومما يمكن أن يُضاف لما تقدم:

٣- أنه لو سُلِّم أن ابن تيمية خالف غيره فمخالفته لهم له أدلة قوية.

٤- أن وصف عالم بالتشدد أو التساهل ينبغي أن يوازن فيه بين ما نقده من الأحاديث هل موافقته للأئمة المعتدلين أكثر أم للمتشددين، ينظر فيه النسبة والتناسب.

٥- و تمكن شيخ الإسلام من ملكة النقد في المنقول والمعقول مما ردَّ به على كثير من دعاة الباطل والمخالفين لمنهج أهل السنة أكسبه قدرة فائقة، ومهارة عجيبة وعالية،في النقد، تحيَّر منها أئمة زمانه، قال محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني (ت:٧٢٧هـ): "كان إذا سُئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذاك الفن، وحَكَم أن أحدا لا يعرفه مثله. وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جالسوه استفادوا منه في مذهبهم أشياء، ولا يُعرف أنه ناظر أحدا فانقطع منه، ولا تكلم في علم من العلوم - سواء كان من علوم الشرع أو غيرها - إلا فاق فيه أهله، واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها"[2].

فتمكن شيخ الإسلام ابن تيمية في علوم كثيرة من العقيدة والحديث والفقه والتاريخ واللغة وغيرها من العلوم النقلية والعقيلة والتقدم فيهما أكسبه ملكة النقد البديعة، قال أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) أيضاً: "لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد"[3].

وقال الحافظ الذهبي: "سمع الحديث، وأكثر بنفسه من طلبه، وكتب وخرَّج، ونظر في الرجال والطبقات، وحصَّل ما لم يُحصله غيره. برع في تفسير القرآن، وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال، وخاطر إلى مواقع الإشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها. وبرع في الحديث وحفظه، فقلَّ من يحفظ ما يحفظه من الحديث، معزواً إلى أصوله وصحابته، مع شدة استحضاره له وقت إقامة لدليل. وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل يقوم بما دليله عنده. وأتقن

(١) المصدر السابق (١٠ / ١٤٩).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٨).

(٣) الشهادة الزكية (ص: ٢٤).

العربية أصولًا وفروعًا، وتعليلًا واختلافًا. ونظر في العقليات، وعرف أقوال المتكلمين، وَرَدَّ عليهم، وَنبَّه على خطئهم، وحذر منهم ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين"[(١)].

وخصوصاً أن ملكة النقد كانت متمكنة منه منذ صغره، قال الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي -بعد أن ذكر إتقانه لكثير من العلوم-: "هذا كله وهو بعدُ ما بلغ السن بضع عشرة سنة، فانبهر الفضلاء من فرط ذكائه وسيلان ذهنه، وقوة حافظته وسرعة إدراكه... وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره فيتكلم، ويناظر، وفُحم الكبار، **ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم**، فأفتى وله تسع عشرة سنة، بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف منذ ذلك الوقت، وأَكَبَّ على الاشتغال... وله من استحضار الآيات من القرآن - وقت إقامة الدليل بها على المسألة - قوة عجيبة"[(٢)].

ولم يكن الحافظ ابن حجر يقاربه في هذا، ولا يدانيه في سيلان الذهن وقوة الحافظة وسرعة الإدراك في السن المبكرة، وإن كان الحافظ ابن حجر له حظ من الحفظ ولكنه ليس مثل ابن تيمية، كما هو معلوم بعد الاطلاع والمقارنة بين سيرتهما، والمشاركة في كثير من العلوم تظهر وتلاحظ في نقد شيخ الإسلام للأحاديث فإنه يذكر عدة أوجه قوية تثبت ما ذهب إليه في بطلان الحديث وعدم صحته، وتجعل الناظر يذعن له في تضعيفه، وهذا لا يعرف للحافظ ابن حجر: فلعل الأحاديث التي خالف الحافظُ ابن حجر: فيها شيخ الإسلام ابن تيمية من هذا الباب.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

الخاتمة:

تبيَّن للباحث بعد هذا:

أولًا: ما يتعلق بوصف شيخ الإسلام ابن تيمية بالتشدد في نقد الحديث:

أن شيخ الإسلام ابن تيمية سلك مسلك العلماء الأوائل في التوسط في الحكم على الأحاديث.

أن دعوى تشدد ابن تيمية ليس لها من الشواهد ما يؤيدها ويدعمها.

أن العبارة التي استند بها اللكنوي ومن وافقه من كلام الحافظ ابن حجر لا تدل على ما فهموه، بل في سياق كلامه علّل الحافظ ابن حجر سبب ردّه بأن ابن تيمية بأنه لم يستحضر حال تلك الأحاديث التي ضعّفها في فضائل علي ﷺ حال التصنيف، وصنيع اللكنوي ومن وافقه تحميل لكلام الحافظ ابن حجر ما لا يحتمله من قريب ولا بعيد.

أن فهمهم من كلام الحافظ ابن حجر وصف شيخ الإسلام ابن تيمية بالتشدد لا يناسب واقع الحال من سيرة شيخ الإسلام العامة والخاصة.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٦).

(٢) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية للحافظ الذهبي (ص: ٦١-٦٧) بتصرف.

وأن وصف شيخ الإسلام بالتشدد من كلام الحافظ ابن حجر لا يناسب واقع حال الحافظ حجر مع شيخ الإسلام ابن تيمية حين ذكر بعض أحاديث فضائل علي ﷺ وخالف شيخ الإسلام ابن تيمية في تضعيفه لها لم يصفه بالتشدد، ولا بما يدل عليه، وكان المقام يقتضي ذلك.

ثانيًا: تنبيه مهم: حين يريد الباحث نسبة قولٍ لعالم ما يجب مراعة ما يلي:

ضرورة التحاكم لسياق الكلام الذي ورد فيه النص.

هناك ألفاظ مجملة تحتمل عدة معاني، فقبل الجزم بأحد هذه المعاني يجب الرجوع إلى نصوص أخرى لهذا العالم.

لا يحكم على عالم مشهور مثل ابن تيمية بحكم عالم واحد وقوله دون الرجوع لأقوال علماء آخرين والنظر في مواقفهم منه ومعرفتهم به.

أن الفهم الصحيح لا يكون فقط بمجرد النظر في نص واحد فحسب، بل لا بد من الرجوع إلى نصوص أخرى لهذا العالم.

التوصيات:

ضرورة أن تقوم ثلاث دراسات وهي مكملات لهذا البحث، وهي:

- تتبع الأحاديث التي ردَّها شيخ الإسلام في فضائل علي ﷺ وهل هي بأسانيد جياد أم لا ؟ وكم نسبة الحكم عليها بأنها جيدة بالنسبة لما ضعَّفه وحكم عليه بالبطلان؟.

- تتبع الأحاديث التي ردَّها شيخ الإسلام في فضائل علي ﷺ خاصة، وهل هو متشدد لموافقته الأئمة المتشددين أم معتدل ومتوسط لموافقته الأئمة المعتدلين والمتوسطين؟

- تتبع الأحاديث التي ضعَّفها شيخ الإسلام عامة والنظر فيها، هل وافق الأئمة المعتدلين أم المتشددين؟.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المراجع والمصادر

- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكافية، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (المتوفى ١٣٠٤هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

- أحكام الجنائز المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الرابعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- أدب الطلب ومنتهى الأدب، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الله يحيى السريحي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

- الإصابة في تمييز الصحابة المؤلف: أحمد

بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، (٧٧٣ - ٨٥٢)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر.

- الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، المؤلف: عمرُ بنُ عليِّ بنِ موسى بنِ خليلٍ البغداديُّ الأزجيُّ البزَّارُ، سراجُ الدينِ أبو حفصٍ (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠.

- الإمام عبدالحي اللكنوي للدكتور ولي الدين الندوي، الناشر: دار القلم، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

- إنباء الغمر بأبناء العمر المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د. حسن حبشيالناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصرعام النشر:١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.

- انفرادات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية عن الأئمة الأربعة للشيخ محمد سيد حاج.

- البداية والنهاية المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) الناشر: دار المعرفة – بيروت.

- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

- التاريخ الكبير المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان)، ط١، ١٤١٩هـ.

- ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. خالد ابن سليمان بن علي الربعي،

الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٤هـ= ٢٠١٣م.

- ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البزرالي والحافظ جمال الدين المزي، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار ابن الأثير – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون" لكل من: محمد عزير شمس، الدكتور علي بن محمد العمران – وفقهما الله-، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية – بحيدرآباد الدكن-الهند، ط١، ١٢٧١هـ.

- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين المؤلف: نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الآلوسي (المتوفى: ١٣١٧هـ)، قدم له: علي السيد صبح المدني-: الناشر: مطبعة المدني، عام النشر: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة، محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد، للدكتور عبد الله بن صالح ابن عبد العزيز الغصن، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ذيل الأعلام معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين والإعلام بما وقع في أعلام الزركلي من الأوهام، لأحمد العلاونة، الناشر: دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- ذيل طبقات الحنابلة، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

- الرد الوافر، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.

- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد

عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعوديةالطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

- السنن = المجتبى من السنن»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢/ (١٤٠٦هـ).

- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني/ دار الفكر – بيروت.

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ) / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر.

- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي/ تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري- سيد كسروي حسن/ دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

- الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، المحقق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار الفرقان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان أبو حاتم البُستي (ت ٣٥٤هـ)/ تحقيق شعيب لأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري/ تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي/ المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠ – ١٩٧٠.

- صحيح أبي داود – الأم-، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدِّين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمَّد الطناحي، د. عبدالفتاح محمَّد الحلو، دار هجر، ط٢/ (١٤١٣هـ).

- العدة شرح العمدة، لعبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي (المتوفى: ٦٢٤هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، لشمس الدين محمد بن أحمد ابن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكاتب العربي – بيروت.

- الفتاوى الكبرى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب دار المعرفة – بيروت.

- قواعد في علوم الحديث، للعلامة المحقق المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي (المتوفى: ١٣٩٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ.

- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـ.

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد،الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- المعجم المختص بالمحدثين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معجم ما طُبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ومعه مقمة في تاريخ لنشر تراث شيخ الإسلام والتعريف بابن تيمية محمد أبو زهرة، والنشأة العلمية لابن تيمة وتكوينه الفكري للمستشرق هزي لا ووست جمع وتأليف د. محمد يسري سلامة الطبعةالأولى ١٤٣١هـ، الناشر دار التوحيد للتثراث- الاسكندرية.

- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، أحمد الغماري، تحقيق: الشيخ ربيع شاتيلا، شركة دار المشاريع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

- منازل السائرين، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى: ٤٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني «موسوعة تحتوي على أكثر من (٥٠) عملاً ودراسة حول العلامة الألباني وتراثه الخالد» المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) صَنَعَهُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء – اليمن الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.